# وقفتانِ في التصحيح اللغوي
# مع (الكل والبعض) و (الغَيْر)

**د. عبدالله صالح بابعير**
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة حضرموت

## توطئة:

نشطت حركةُ التصحيح اللغوي منذ عصور سالفة، حين أدرك السلفُ من علمائنا انحرافَ لغات العامَّة عن أصولها الفصيحة المشتركة، فتصدَّوْا بحزم لِما رأوه انحرافًا وخروجًا عن تلك الأصول، فألَّفُوا المعجمات اللغوية، التي جُمِعَتْ فيها ألفاظُ العربية الفصحى، بتصريفاتها واستعمالاتها المختلفة، حفظًا لها من الاندثار، وانبرَتْ طائفةٌ منهم تنبِّهُ على تلك الاستعمالات التي شاعت، وعُدَّتْ خروجًا عن تلك الأصول، مُبيِّنِينَ صوابَها، ومن ذلك: (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و( لحن العَوام) لأبي بكر الزُّبيدي، و(تثقيف اللسان) لابن مكي الصقلي، و(دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخَواص) للقاسم بن علي الحريري، و(المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي، و(تقويم اللسان) لابن الجَوْزي، و(تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) لصلاح الدين الصفدي. ولا يزال هذا النمط من التأليف مستمرًّا حتى عصرِنا هذا، ومُصنَّفاتُه معلومةٌ ومُتَداوَلَةٌ بين أيدي الباحثين والدارسين في مجال التصويب اللغوي، ومن أشهر كُتَّابه: مصطفى جواد، وأسعد داغر، وعباس أبو السعود، وصلاح الدين زعبلاوي، ومحمد العدناني، وأحمد مختار عمر، وغيرهم.

ويُعَدُّ خطأً لُغويًّا، في أي مستوى من مستويات التحليل اللغوي: الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي، كلُّ استعمالٍ لا يُؤيِّدُه مسموعٌ فصيح، ولا يُسَوِّغُه قياسٌ على فصيح. لذا سيجرى في هذا البحث الوقوفُ على بعض الألفاظ التي ذهب أكثر النحويين واللغويين إلى تخطئة استعمالها، في حين سوَّغ آخَرون صحةَ استعمالها، إمَّا بالسماع، وإمَّا بالقياس على المسموع، للوقوف على الرأي الذي يرجِّحُه الباحث، مع أدلَّة هذا الترجيح. فللبحث إذن هاتانِ الوَقْفَتان:

## الوَقْفة الأولى مع (الكُلِّ والبَعْض):

تذكر المصنَّفاتُ النحويةُ أنَّ كُلاًّ وبَعْضًا جاءت في فصيحِ الكلام مُلازِمَةً للإضافة[1] فتُضافانِ إلى الظاهرِ والمُضْمَر، فمِنْ إضافتِهما إلى الظاهر قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾[3] ومن إضافتهما إلى المضمر قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اضْرِبُوْهُ بِبَعْضِها﴾[5] وتُضافُ (بَعْض) إلى المفرد النكرة، كقوله تعالى: ﴿قالَ كَمْ لَبِثْتَ قالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[6] والمفرد المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لِيُذِيْقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾[7] والجمعِ المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ وَأُولُو

(1) حكم (كلٌّ) في لزوم الإضافة معنًى أن تكون غيرَ واقعةٍ توكيدًا ولا نعتًا، فإن وقعت توكيدًا أو نعتًا كانت مثل (كلاّ) في مُلازمة الإضافة لفظًا ومعنى. يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 244 - 245، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207
(2) سورة البقرة: الآية (60)
(3) سورة يوسف: الآية (10)
(4) سورة مريم: الآية (95)
(5) سورة مريم: الآية (73)
(6) سورة البقرة: الآية (259)
(7) سورة الروم: الآية (41)

الأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[1].

أمَّا (كُلٌّ)[2] فتُضافُ إلى النكرة، مفردَةً مذكَّرَةً، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[3] ومفردةً مؤنثةً، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[4] وتُضاف إلى النكرة مُثَنَّاةً، كقول الفرزدق:

وَكُلُّ رَفِيْقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُما تَعَاطَى القَنا قَوْمَاهُما أَخَوَانِ[5]

وتُضاف إلى النكرة المجموعة مذكَّرَةً، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُناسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴾[6] وقول لبيد:

وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ[7]

وإلى النكرة المجموعة مؤنَّثَةً، كقول قيس بن ذُرَيْح:

وَكُلُّ مُلِمَّاتِ الزَّمانِ وَجَدْتُها سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ[8]

وتُضاف (كُلٌّ) إلى المعرفة المجموعة، مذكَّرةً ومؤنَّثَةً فيُقال: كلُّ الرجال، وكلُّ الناس، وكلُّ النساء، من ذلك قول جميل بثينة: فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا[9]

وأكثرُ ما يكون المضافُ إليه ضميرَ الجمع، والخبرُ عنه مفردٌ[10] كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيْهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْدًا ﴾[11] ونُقِلَ عن أبي حيان قولُه: ((ولا يكاد يُوجَدُ في لسان العرب: كلُّهُمْ قائمونَ، ولا كُلُّهُنَّ قائماتٌ، وإنْ كان موجودًا في تمثيل كثير من النحاة))[12] كما نُقِلَ عن ابن السرَّاج امتناعُ إضافة (كُلٍّ) إلى المفرد المعرَّف بالألف واللام التي يُراد بها العموم[13] ونُقِلَ إضافتُها إلى المفرد العَلَم، نحو: كُلُّ زيدٍ حَسَنٌ، أي: كلُّ جزءٍ من أجزائه حَسَنٌ[14].

وقد يُقْطَعُ هذانِ اللفظانِ عن الإضافة لفظًا ولكنها مَنْوِيَّةٌ معنًى عند جمهور النحويين[15] كقوله تعالى: ﴿ وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[16] وقول رؤبة بن العجاج:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا[17]

وعندئذٍ يلحقهما تنوينٌ يُسمَّى تنوينَ العِوَضِ عند أكثر النحويين، في حين ذهب آخَرون إلى أنه تنوينُ تمكين[18] يقول ابنُ يعيش في هذا الخلاف: ((وذلك أن منهم مَنْ جعله تنوين عِوَض كالذي في يومَئِذٍ ونظائره؛ لأن حقَّ هذا الاسم أن يُضافَ إلى ما بَعْدَه، فلمَّا قُطِعَ عن الإضافةِ لدلالة كلامٍ قبلَه عليه عُوِّضَ التنوينَ، ومنهم مَنْ جعلَه تنوينَ تمكين؛ لأن الإضافة كانت مانِعَةً من التنوين، فلمَّا قُطِعَ عن الإضافةِ إليه دخله التنوينُ؛ لأنه اسمٌ مُعرَبٌ حقُّه أن تدخلَه حركاتُ الإعراب والتنوينُ. وهذا الوجهُ عندي الوجهُ مِنْ قِبَلِ أن هذا العِوَضَ إنما جاء في ما كانَ مبنيًّا مِمَّا حقُّه أن يُضافَ إلى الجُمَل[19] وأمَّا المُعْرَبُ الذي يُضافُ إلى مُفْرَدٍ فَلا))[20].

---

(1) سورة الأنفال: الآية (75)
(2) يُنظَر في إضافة (كُلّ)، وأحكام هذه الإضافة ومعانيها: أحكام(كلّ) وما عليه تدلّ: 29 وما بعدها، ومغني اللبيب: 3/95 -112، وتاج العروس(كلل): 30/338
(3) سورة القمر: الآية (52)
(4) سورة المدثر: الآية (38)
(5) ديوان الفرزدق: 628
(6) سورة البقرة: الآية (60)
(7) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: 256
(8) ديوان قيس بن ذريح: 59
(9) ديوان جميل بثينة: 79
(10) ينظر: نظرات دقيقة حول (كل وبعض) في الأساليب العربية: 167
(11) سورة مريم: الآية (95)
(12) تاج العروس (كلل): 30 / 338
(13) ينظر: المصدر نفسه. ولكنْ ورد عنهم إضافتها إلى المفرد المعرَّف بالألف واللام التي يُراد بها العموم إذا كان نعتًا، كقولهم: (زيدٌ الرجلُ كلُّ الرجلِ). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 244 - 245، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207
(14) ينظر: نظرات دقيقة حول (كل وبعض) في الأساليب العربية: 167
(15) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 949، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207 - 3208
(16) سورة يس: الآية (40)
(17) ديوان رؤبة بن العجاج: 79
(18) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 668، وشرح المفصل لابن يعيش: 9 / 31 - 32
(19) يعني (يومئذٍ، وحينئذٍ) ونظائرهما
(20) شرح المفصل لابن يعيش: 9 / 31 - 32

وإلى نحو ما اختاره ابنُ يعيش ذهب الأزهري في قوله: ((التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين، يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها))[1] وإلى هذه الوجهة مالَ بعضُ المعاصرين، يقول عبد الرحمن أيوب: إن هذا التنوين (( ينبغي أن يكون تنوين تمكين؛ لأن هذين اللفظين منصرفان، والتنوين في الاسم المنصرف يُوجَد عند عدم الإضافة، وإذا صحَّ أن نقول بأن التنوين في (كل، وبعض) للتعويض عن المضاف إليه، فلِمَ لا نقول بأن التنوين في (كتابٍ) كذلك للتعويض عن المضاف إليه؟ حيث إنه من الممكن أن نقول: (كتابُ محمدٍ) بدون تنوين، فإذا لم تُوجَد الإضافة وُجِدَ التنوين، سواء بسواء، كما في (كل، وبعض). ومن المعروف كذلك أن الاسم المنصرف يُجَرُّ بالكسرة، و(كل، وبعض) يُجَرَّان بالكسرة، أي إنهما منصرفان، وتنوين الاسم المنصرف للتمكين، لا للتعويض))[2] أما الصبانُ فيرى أنْ لا مُخالَفَةَ بين القولين (أي بين كون التنوين للعوض أو للتمكين) فالتنوينُ في هذه الكلمات ((عِوَضٌ عن المضافِ إليه بِلا شَكٍّ، وللتمكينِ؛ لأنَّ مدخولَه مُعرَبٌ مُنصَرِفٌ))[3] فقد جاء قول الصبان للتوفيق بين بين هذين القولين[4].

فهذانِ استعمالانِ مُجْمَعٌ عليهما: استعمال اللفظين مضافينِ لفظًا ومعنًى، واستعمالهما مجرَّدَيْنِ لفظًا من (أل) والإضافة[5] ولكنَّ الإضافة مَنْوِيَّةٌ في المعنى، وفي هذه الحال يلزم كلٌّ منهما صدرَ الكلام، نحو: كُلٌّ يقومُ، وكُلاًّ ضربْتُ، وبكُلٍّ مررتُ، ويقبُح أن تقول: ضربْتُ كُلاًّ، ومررتُ بكُلٍّ[6]. ولِلُزومِ إضافة هذين اللفظين معنًى، كان تعريفُهما بالإضافة عند سيبويه[7] والجمهور، وخالَفَهما في ذلك أبو علي الفارسي، يقول أبو حيان: ((اختلف النحويون في (كل) و (بعض) هل هما معرفتان أو نكرتان؟ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان، تعرَّفا بِنِيَّة الإضافة؛ لأنهما لا يكونان أبدًا إلاَّ مضافينِ... وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألْزَمَ مَنْ قال بتعريفهما بنيَّة الإضافة القولَ بأن نصفًا وثُلُثًا وسُدُسًا معارفُ؛ لأنها في المعنى مُضافاتٌ، وبإجماعٍ مِنَّا أن هذه نكرات، فكذلك (كل) و(بعض)، فلا تكون الإضافةُ من طريق المعنى تُوجِبُ التعريفَ، ورُدَّ بأن العربَ تحذف المضافَ إليه وتريده ... واستدَلَّ أيضًا على تنكير (كل) بقولهم: مررتُ بهم كُلاًّ[8] فنصبوها حالاً، وأُجِيْبَ بأنه شاذٌّ))[9]. ولأنَّ تعريفهما تعريفهما بالإضافة عند سيبويه والجمهور كما مرَّ آنفًا، ذهبوا إلى أنه لا يجوزُ دخولُ (أل) عليهما؛ لأن إضافتهما محضةٌ، والإضافة المحضة و(أل) لا تجتمعان[10] هذا إذا كانتا مضافتين لفظًا في حال وقوعهما توكيدًا أو نعتًا[11] فالتوكيد كقولك: مررتُ بالقوم كلِّهم، والنعت كقولك: زيدٌ الرجُلُ كلُّ الرجلِ. أما إذا قُطِعَتا عن الإضافة لفظًا فمذهب الجمهور عدم جواز دخول الألف واللام عليهما، وعدم وقوعهما حالاً؛ لأنهما معرفتانِ بِنِيَّة الإضافة، إذْ لا تكونانِ إلاَّ مُضافتينِ[12] يقول ابن مالك: ((ولأجل نِيَّة الإضافة لم تدخل عليه الألف واللام إلاَّ في كلام المتأخرين))[13] ويقول السيوطي: ((والجمهور أنهما عند التجرد منها معرفتانِ بِنِيَّتِها؛ لأنهما لا يكونان أبدًا إلاَّ مضافين، فلمَّا نُوِيَتْ تعرَّفَ من جهة المعنى، ومن ثَمَّ، أي من هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتينِ بِنِيَّتِها، أي من أجل ذلك، امتنع وقوعُهما حالاً وتعريفهما بأل))[14] فعلَّةُ عدم جواز دخول (أل) على هذين اللفظين أنهما معرفتانِ بِنِيَّةِ الإضافة،

(1) شرح التصريح على التوضيح: 1 / 35
(2) دراسات نقدية في النحو العربي: 18
(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 78 - 79
(4) ينظر: ظاهرة التعويض في النحو العربي: 69
(5) ينظر: نظرات دقيقة حول (كل وبعض): 166 - 167
(6) ينظر: تاج العروس (كلل): 30 / 338 - 339، ونظرات دقيقة حول (كل وبعض): 166 - 167
(7) ينظر: كتاب سيبويه: 2 / 114 - 115
(8) هذه حكاية أبي الحسن الأخفش. ينظر: أمالي ابن الشجري: 1 / 234
(9) شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3210. وينظر كذلك: ارتشاف الضرب: 4 / 1818 - 1819
(10) ينظر: شرح ابن عقيل: 2 / 46، ودراسات في اللغة والنحو: 189
(11) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 244 - 245، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207
(12) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 35
(13) شرح الكافية الشافية: 1 / 949 - 950
(14) همع الهوامع: 2 / 51

والإضافةُ محضةٌ هنا كما ذكرنا آنفًا، و (أل) والإضافة المحضة لا تجتمعان، فلذلك مُنِعُ دخولُ أداة التعريف عليهما.

ويبدو أن اللغويين مُجْمِعون على أن العرب الفصحاء لم يستعملوا (الكُلَّ والبعض) في كلامهم، ففي تهذيب اللغة: ((وقال أَبو حاتم: قلت للأصمعي رأَيت في كتاب ابن المقفع: (العِلْمُ كثيرٌ ولكنَّ أَخْذَ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْكِ الكل)، فأَنكره أَشدَّ الإنكار وقال: الأَلف واللام لا تدخلان في بعض وكل لأَنهما معرفة بغير أَلف ولامٍ. وفي القرآن: ﴿ وكلٌّ أَتَوْه داخِرين ﴾[1] قال أَبو حاتم: ولا تقول العرب (الكل ولا البعض)، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأَخفش في كُتُبهما لقِلَّةِ علمِهما بهذا النحو، فاجْتَنِبْ ذلك فإنه ليس من كلام العرب))[2].

وفي مقاييس اللغة: ((فأمَّا (كُلٌّ) فهو اسمٌ موضوعٌ للإحاطة، مضافٌ أبدًا إلى ما بعده. وقولُهم: الكُلُّ، وقام الكُلُّ فخطأٌ، والعربُ لا تعرفُه))[3] وقال الراغب الأصفهاني: (( ولم يَرِدْ في شيء من القرآن، ولا في شيء من كلام كلام الفصحاء (الكُلُّ) بالألف واللام، وإنما ذلك شيءٌ يجري في كلام المتكلمين والفقهاء، ومَنْ نَحا نحوَهم))[4].

وفي (عبث الوليد) للمعري: ((كان المتقدمون من أهل العلم يُنكرون إدخالَ الألف واللام على (كُل) و (بعض)، ويُروى عن الأصمعي أنه قال كلامًا معناهُ: قرأتُ آدابَ ابنِ المقفَّع، فلم أرَ فيها لحنًا إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله: العلمُ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بكُلِّه، فخُذوا البعضَ))[5]

وفي لسان العرب: ((وقال الأَزهري: النحويون أَجازوا الأَلف واللام في (بعض وكل)، وإِنْ أَباهُ الأَصمعيُّ))[6] وفي المزهر: ((وفي كتاب ليس لابن خالويه[7]: العوام وكثير من الخواص يقولون: (الكل والبعض) وإنما هو (كلٌّ وبعض)، لا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما معرفتان في نيَّة الإضافة، وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء))[8] وفي تاج العروس: ((ولا تَدخُلُهُ اللامُ، أَي لامُ التَّعْرِيف؛ لأَنَّهَا في الأَصل مُضافةٌ، فهي مَعرفةٌ بالإِضافة بالإِضافة لفظا أَو تقديرا، فلا تقبل تعريفا آخَرَ، خِلافا لابن درستويهِ والزجاجيِّ فإنهما قالا: (البَعْضُ والكُلُّ). قال ابن سِيْدَه: وفيه مُسَامَحَة، وهو في الحقِيقة غيرُ جائز، يعني أَنَّ هذا الاسمَ لا يَنْفَصِلُ عن الإِضافة. وفي العُبَابِ: وقد خَالَفَ ابنُ درستويهِ النَّاسَ قاطِبةً في عصرِه... قال أَبو حاتم: قلت للأصمعي:...))[9].

وعلى الرغم من ذهاب أكثر النحويين واللغويين إلى منع إدخال (أل) على هذين اللفظين نجد أن قسمًا منهم أجاز ذلك، إمَّا نَصًّا وإمَّا استعمالاً[10]. أمَّا النَّصُّ فقد عُزِيَ إلى أبي منصور الأزهري أنه قال: النحويون أجازوا الألف واللام في (بعض وكل) وإنْ أباه الأصمعي، كما ذكرنا غيرَ بعيد. ومن هؤلاء النحويين الذين أجازوا ذلك الأخفش وأبو علي الفارسي وابن درستويه[11] ويقول المعري: ((وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يُجيزُ إدخال الألف واللام على (كُلٍّ) إلاَّ أنه ما لفظَ بذلك، ولكنه يُسْتَدَلُّ عليه بغيره، والقياسُ يُوجِبُ دخول الألف واللام على كل وبعض))[12] ونقل الرضي عن بعض النحويين أنه إذا قُطِعَ (كل وبعض) عن الإضافة ((فالأكثر إبدال التنوين، وامتناع دخول اللام فيهما، وبعضهم جوَّزَه))[13] ويقول ناظر الجيش: ((وأمَّا (كلّ) غير الواقع توكيدًا ولا نعتًا فإنه مُلازِم الإضافة معنًى لا لفظًا، لكنه لا يُجَرَّدُ عن الإضافة لفظًا إلاَّ وهو مضافٌ معنًى؛ فلذلك لا تدخل عليه (أل)

(1) سورة النمل: الآية (87)
(2) تهذيب اللغة (بعض): 1 / 490 - 491
(3) مقاييس اللغة (كل): 5 / 122
(4) المفردات في غريب القرآن: 437
(5) عبث الوليد: 430
(6) لسان العرب: (بعض) ولم أقف على هذا القول المنسوب إلى الأزهري في (تهذيب اللغة)
(7) النص الذي نقله السيوطي من كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه، ليس موجودًا في نسخة الكتاب المنشورة بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار
(8) المزهر: 2 / 158 - 159
(9) تاج العروس (بعض): 18 / 243
(10) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: 191 - 192
(11) ينظر: أمالي ابن الشجري: 1 / 233 - 135، وهمع الهوامع: 2 / 51
(12) عبث الوليد: 430
(13) شرح الرضي على الكافية: 2 / 259

وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في جُمَلِه، ثم اعتذر عن ذلك، وشذَّ تنكيرُه وانتصابُه حالاً في ما حكاه الأخفش، فعلى هذا لا يمتنع أن تدخل عليه (أل)))[1] وفي تاج العروس: ((ويُقال: كلٌّ وبعضٌ معرفتانِ، ولم يَجِئْ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة، أضفتَ أم لم تُضِفْ... قال أبو حاتم: وقد استعمله الناسُ، حتى سيبويهِ والأخفشُ في كتابيهما؛ لقِلَّةِ علمهما بهذا النحو، فاجتَنِبْ ذلك؛ فإنه ليس من كلام العرب، وكان ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ يُجَوِّزُ ذلك، فخالَفَه جميعُ نحاة عصره))[2]

أمَّا الاستعمالُ فقد وجدْنا أكثرَهم قد دأبوا على استعمال لفظتي (الكل والبعض) مقترنتينِ بالألف واللام، حتى أولئك الذين أنكروا ذلك. فابن فارس يقرر التخطئةَ بقوله: ((وقولهم: الكلُّ، وقام الكُلُّ فخطأٌ، والعرب لا تعرفُه))[3] في حين يقول في موضع آخَر من المقاييس: ((يصيب بعضَها المطرُ، ولم يُصِبِ البعضَ))[4] ويقول في موضع ثالث: ((والنَّقب والمَنْقَبة: الطَّريق في الجَبَل، والكُلُّ قياسٌ واحد))[5].

ويقول عباس السوسوة، تعليقًا على قول المعري: ((والقياسُ يُوجِبُ دخول الألف واللام على كل وبعض))[6] وقوله أيضًا: ((وكان أبو علي يُجيزُه، ويدَّعي إجازتَه على سيبويه، فأمَّا الكلامُ القديمُ فيُفْتَقَدُ فيه الكلُّ والبعضُ))[7] يقول السوسوة: ((وهكذا رأيْنا المعري منسجمًا مع نفسه، فهو يرى أن القياس يُوجِبُ هذا التعريفَ، وإنْ كانت اللغةُ القديمةُ تَفْتَقِدُ هذه الظاهرةَ. أمَّا المتشدِّدون من اللغويين وغيرهم فيُنكِرون ذلك نظريًّا، لكنهم في الكتابة لا يستطيعون عنها فكاكًا، إذْ يستعملون: القليل والكثير والجميع والجزء والفرد، جنبًا إلى جنب مع البعض والكل والغير، وبعضهم يستعملها، ويعتذر عن استعمالها...))[8]

والأمثلة على ورود عبارَتَيِ (الكل والبعض) في كتب النحويين واللغويين، متقدِّميهم ومتأخِّريهم، كثيرةٌ، ومن هؤلاء: سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السرَّاج، وابن دريد، وابن الأنباري، وابن جني، وابن فارس، وعبد القاهر الجرجاني، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، وخالد الأزهري، وجلال الدين السيوطي والأشموني، وغيرهم[9].

من ذلك قولُ سيبويه: ((ولا يريد أن يُدخِلَ السخلةَ في الكُلِّ؛ لأن (كُلّ) لا يدخل في هذا الموضع إلا على نكرةٍ))[10] وقول أبي عبيدة: ((فلا يكون الحِمام ينزل ببعض النفوس، فيُذْهِبُ البعضَ، ولكنه يأتي على الجميع))[11] وقوله أيضًا: ((البعضُ ها هنا الكُلُّ))[12] وقول المبرد: ((فإنْ قلتَ أخذتُ من مالِه، وأكلتُ من طعامه، ولبستُ من ثيابه، دلَّتْ (مِنْ) على البعض))[13] وقوله أيضًا: ((فتقول: جاءني بنو فلان، فيجوز أن تعني بعضًا دون الكل))[14] وقول أبي العباس ثعلب: ((وقال: ما أحدٌ إلاَّ قائمٌ، قال: ليس له معنى. ولا يُقال في العربية (إلاَّ) موقع (أحد) إلاَّ على الكُلِّ))[15] وقول ابن السراج: ((فهذا كأنه كما قال: من أحدٍ، اجتزأ بالبعض من الكل))[16] وقوله أيضًا: ((والكلُّ عَقيبُ البعض، فهو منسوب إلى ما يتضمنُه الشيء))[17] وقول أبي منصور الأزهري: ((ليس يريد

(1) شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207. وينظر قول الزجاجي في: الجُمَل: 23، 25
(2) تاج العروس (كلل): 30 / 339 - 340
(3) مقاييس اللغة (كل): 5 / 122
(4) المصدر السابق (بقع): 1 / 281
(5) المصدر السابق (نقب): 5 / 466
(6) عبث الوليد: 430
(7) رسالة الغفران: 456 - 457
(8) العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية: 106
(9) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: 196 - 197
(10) كتاب سيبويه: 2 / 82
(11) مجاز القرآن: 1 / 94
(12) المصدر السابق 2 / 205
(13) المقتضب: 4 / 137
(14) المصدر السابق: 3 / 243
(15) مجالس ثعلب: 5 / 191 (القسم الأول)
(16) الأصول في النحو: 1 / 292
(17) المصدر السابق 2 / 8

عن بعض شكواه دون بعض، بل يريد الكُلَّ، وبعضٌ ضدُّ كُلٍّ... وإنما ذكر البعضَ لِيُوجِبَ له الكُلَّ، لا أنَّ البعضَ هو الكُلُّ))[1] وقول ابن جني: ((وما كانت هذه حالُه أقنع منه البعض، ولم يجبْ في الكُلِّ))[2] وقوله أيضًا: ((لأن ((لأن حكم البعض في هذا، جارٍ مجرى حكم الكُلِّ))[3] وقوله أيضًا: ((فإذا كان كذلك، علمتَ أن (قام زيدٌ) مجازٌ لا حقيقةٌ، وإنما هو على وضع الكُلِّ موضع البعض؛ للاتِّساع، والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير))[4] وقول عبد القاهر الجرجاني: ((وقول الناس: قتْلُ البعض إحياءٌ للجميع))[5] وقوله أيضًا: ((واعلمْ أنه إذا لم تُمْكِنْ معرفةُ الكُلِّ، الكُلِّ، وجَبَ تركُ النظرِ في الكُلِّ))[6] وقول ابن عصفور: ((وبدلُ البعض من الكل، وهو أن تُبْدِلَ لفظًا من لفظٍ، بشرطِ أنْ...))[7]. وعلى هذا النحو ظهرت عبارات أخرى عند ابن مالك[8] ورضي الدين الإستراباذي[9] وابن منظور[10] وابن هشام[11] وابن عقيل[12]، وغيرهم من النحويين واللغويين الأعلام.

إن علة منع إدخال (أل) على هذين اللفظين، عند المانعين كما أسلفْنا، هي أن هذين اللفظين معرَّفان بِنِيَّةِ الإضافة، والإضافةُ محضةٌ هنا، و(أل) والإضافةُ المحضةُ لا تجتمعان. ولكنَّ هذه العلة مردودةٌ بما ذهب إليه الفارسيُّ من أنهما نكرتانِ، قياسًا على (ثُلُثٍ، وسُدُسٍ، ونِصْفٍ) ونحوها، وهذه نكراتٌ بالإجماع[13]، يقول الباقولي: ((ونحن نقيسُ البعض والكلَّ على النصف))[14] أو على أن البعضَ ((مؤوَّلٌ بالجزء، وهو يدخل عليه (أل)، فكذا ما قام مقامَه))[15].

ومن الدليل على أن (كُلاًّ وبعضًا) نكراتٌ، إجازةُ الأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن دُرُسْتَوَيْهِ تجريدَهما من معنى الإضافة، وتنكيرَهما، وانتصابَهما على الحال[16] وحَكَوْا: (مررتُ بهم كُلاًّ) بالنصب على الحال[17] وعلى ذلك جرى تخريجُ نصب (كُلاًّ) في قوله تعالى:﴿ إنَّا كُلاًّ فيها﴾[18] يقول ابن مالك: (( وأما النصب في ﴿ إنَّا كُلاًّ فيها﴾ فيُخَرَّج على أن (كُلاًّ) حال، والعاملُ (فيها) كما عمل (فيهم) من قول النابغة: رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدْراعِهِمْ[19]))[20]

ويقول ناظر الجيش: ((وشذَّ تنكيره وانتصابه حالاً، في ما حكاه أبو الحسن الأخفش، فعلى هذا لا يمتنع أن تدخل عليه (أل).))[21] وهذه طريقة أبي علي الفارسي في إجازة هذا الاستعمال قياسًا على (النصف). ففي أمالي ابن الشجري: ((ولتقدير الإضافة فيهما امتنع بعضُ النحويين من إدخال الألف واللام عليهما، ويجوزُ في قياسِ قولِ سيبويه، وفي رأي أبي عليٍّ، لَحاقُ الألف واللام لهما، وذلك أن سيبويه[22] أجاز في قول الشاعر:

تَرى خَلْقَها نِصْفًا قَناةً قَوِيْمَةً وَنِصْفًا نَقًا يَرتَجُّ أَو يَتَمَرمَرُ[23]

(1) تهذيب اللغة (بعض): 1 / 489 - 490
(2) الخصائص: 1 / 52
(3) المصدر السابق المصدر السابق: 2 / 327
(4) المصدر السابق 2 / 448. ويُنْظَر أيضًا: 1 / 357، 3 / 24 - 25، 334
(5) دلائل الإعجاز: 261. والقول بلفظه ص 390 أيضًا، وهو مذكورٌ في (البيان والتبيين) للجاحظ: 2 / 316، منسوبًا إلى بعض الحكماء
(6) دلائل الإعجاز: 292
(7) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 1 / 281. ويُنظر أيضًا: 1 / 287، 288
(8) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1276
(9) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 206، 207
(10) ينظر: لسان العرب: (بعض، ربأ، رقق، كل،. ..)
(11) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 261، 4 / 415
(12) ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 323، 3 / 249
(13) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3210، وارتشاف الضرب: 4 / 1818 - 1819
(14) إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج): 2 / 655
(15) تاج العروس (بعض): 18 / 243
(16) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 950، وارتشاف الضرب: 4 / 1819 - 1820، وهمع الهوامع: 2 / 51
(17) ينظر: همع الهوامع: 2 / 51
(18) سورة غافر: الآية (48). والنصب قراءةُ ابن السميفع، وعيسى بن عمر. ينظر: البحر المحيط: 7 / 448
(19) هذا صدرُ بيت للنابغة في ديوانه (ص 55): وعَجُزُه: (فِيْهِمْ وَرَهْطُ رَبِيْعَةَ بْن حُذارِ)
(20) شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 244 - 245. ويُنظَر: البحر المحيط: 7 / 449
(21) شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3207
(22) ينظر: كتاب سيبويه: 2 / 11
(23) ديوان ذي الرمة: 226

... أن تنصبَ نصفًا على أنه حال ... ولما أجاز انتصابَ (نصف) على الحال، دلَّ ذلك على أنه عنده نكرةٌ، وإذا كان نكرةً، جاز دخول الألف واللام عليه؛ لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفةً، إذا قدَّرْتَ إضافتَه إلى معرفةٍ. وإذا لم تُقَدِّرْ أضافتَه إلى معرفةٍ كان نكرةً، وإذا كان نكرةً جاز دخولُ الألف واللام عليه، كما جاء في التنزيل: ﴿فلَها النِّصْفُ ﴾[1] وكلٌّ وبعضٌ مَجراهما مَجرى نِصْفٍ، لأنه يقتضي الإضافةَ إلى ما هو نصفٌ له، كما أن كُلاًّ يقتضي الإضافةَ إلى ما هو كُلٌّ له، وبعضًا يقتضي الإضافةَ إلى ما هو بعضٌ له. فإذا قدَّرتَ إضافةَ كلٍّ وبعضٍ إلى المعارف كانا معرفتينِ، وإذا قدَّرْتَ إضافتهما إلى النكرات كانا نكرتينِ، فهما بمنزلةِ نصْفٍ، تقول: نصفُ دينارٍ، ونصفُ الدينار، وكلُّ رجلٍ، وكلُّ الرجال، وبعض رغيفٍ، وبعض الرغيف))[2].

فأبو عليٍّ يقيس كُلاًّ وبعضًا على النصفِ في التعريف والتنكير، وفي إدخال الألف واللام عليهما. ثم يقوِّي استدلاله على ذلك بقوله: ((ومِمَّا يدلُّ على صحةِ جوازِ دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررتُ بهم كُلاًّ، فينصبونه على الحال، ويُجرونه مُجرى: مررتُ بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابُه على الحال، في ما حكاه عن العرب، فلا إشْكالَ في دخول الألف واللام عليه))[3] ثم يَخلُصُ ابنُ الشجري بعد هذه الاستدلالات التي ساقها في قياس أبي عليٍّ إلى القول: ((فقد ثبتَ بما ذكرْنا أن دخول الألف واللام على (كل وبعض) جائز من جهتين: إحداهما أنك لا تقدرهما مضافين إلى معرفة، وإذا لم تُقَدِّرْ إضافتَهما إلى معرفة جَرَيا مَجْرى (نِصْف) وغيره من النكرات المتصرِّفة. والجهةُ الأخرى أن يكون (كلّ) على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إياه حالاً بمعنى جميعًا، فيجوز دخول الألف واللام عليه كما دخلا في الجميع، فقد ثبت بهذا أن مَن امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطِئٌ))[4].

وإذا صحَّ قياسُ (الكل والبعض) على (النصف والجميع) وما جرى مجراهما، خُرِّجَ ذلك على أن التنوين في (كُلٍّ وبعضٍ) عوضٌ من المضاف إليه المحذوف، فإضافتُهما ملحوظةٌ في المعنى، مع تنكيرهما[5]، وعندئذٍ يُحْكَمُ على (أل) في (الكُلِّ والبعض) بأنها عِوَضٌ من المضاف إليه المحذوف[6]. يقول صدرُ الأفاضل: (( فإنْ سألتَ: (كلٌّ) ليس من قبيل الإضافات، بدليل قولك: جاءني الكُلُّ، ورأيتُ الكُلَّ، ومررتُ بالكُلِّ؟ أجبتُ: اللامُ فيه تنوبُ عن الإضافة))[7] ويقول الزبيدي: ((وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألفَ واللامَ في بعضٍ وكُلٍّ، وإنْ أباه الأصمعي. قال شيخُنا: أي بناءً على أنها عِوَضٌ عن المضاف إليه))[8].

والقول بالتعويض من المضاف إليه بالألف واللام، هو مذهب الكوفيين، يقول المرادي في النوع السابع من أنواع (أل): ((أنْ تكون عوضًا من الضمير، هذا القسم قال به الكوفيون، وتبعهم ابنُ مالك. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿جنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[10] أيْ أبوابُها، وهي مأواهُ، ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوفٌ))[11] ويقول ابن هشام: ((أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابةَ (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾ و (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ) و (ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ) إذا رُفِعَ الوجهُ والظهرُ والبطنُ. والمانعون يقدِّرون: هي المأوى له،

(1) سورة النساء: الآية (11)
(2) أمالي ابن الشجري: 1 / 233 - 234
(3) المصدر السابق: 1 / 234 - 235
(4) المصدر السابق: 1 / 237
(5) ينظر: نظرات دقيقة حول (كل وبعض) في الأساليب العربية: 168
(6) ينظر: المصدر السابق: 169
(7) شرح المفصل في صنعة الإعراب: 2 / 20
(8) تاج العروس (بعض): 18 / 243. ولم أقف على القول المنسوب إلى الأزهري في (تهذيب اللغة)
(9) سورة (ص): الآية (50)
(10) سورة النازعات: الآية (41)
(11) الجنى الداني: 198 - 199

والوجه منه، والظهر والبطن منه))[1]

ويُحمَل على ذلك أيضًا قولُ أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، في ما روتْه من حديث النِّسْوة: (زوجي المَسُّ مَسُّ أرنب، والرِّيْحُ ريحُ زَرْنَب)[2]، فيكون تقدير العائد في جملة الخبر على أحد وجهين: إمَّا على تقدير (أل) (أل) عوضًا من الضمير العائد، أي: مَسُّه مَسُّ أرنب، وريحُه ريحُ زرنب، وهو رأي الكوفيين وبعضِ البصريين وكثيرٍ من المتأخرين كما ذكرْنا غيرَ بعيد، وإمَّا على تقدير العائد محذوفًا، أي: المَسُّ منه مسُّ أرنب، والريحُ منه ريحُ زرنب، وهو تقدير أكثر البصريين كما ذكرنا آنفًا. والتقديرُ الأول هو الجاري على المسألة التي نحن بصدد بحثها والاحتجاج لها.

يتَّضِح مِمَّا سبق أن ورودَ (أل) عوضًا من المضاف إليه في القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء، يؤكِّد صحَّةَ إدخال (أل) التعويضية على (كُلٍّ وبعض)، وقد توقَّف بعض اللغويين في إثبات صحة (الكل والبعض) عند ذلك، ولم يحتاجوا إلى دليل من السماع[3]، ففي تاج العروس: ((النحويون أجازوا الألف واللام في بعضٍ وكُلٍّ، وإنْ أباهُ الأصمعي. قال شيخُنا: أي بناءً على أنها عوض عن المضاف إليه))[4].

أمَّا قولُ النحويين: إن (الكلَّ والبعض) لم يَرِدا في القرآن الكريم، ولا في كلام الفصحاء، فمردودٌ بما سُمِعَ من كلام العرب الفصحاء، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظْ، فمن الشواهد الفصيحة، الدالَّة على صحَّة استعمال هذين اللفظين (الكُلَّ والبعض) ما يأتي:

1 . قولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يَجْتَمِعُ مَلأٌ، فَيَدْعُو بَعْضُهُمْ، ويُؤَمِّنُ البَعْضُ، إلاَّ أجابَهُمُ الله)[5]

2 . حديثُ بَرَّةَ بنتِ أبي تُجْرَأَةَ، قالت: (فمَشَى طُلَيْبُ بْنُ عُمَيْرٍ وحاطِبُ بْنُ عبدِ شَمْسٍ، يُصَلُّونَ بشِعْبِ أجْنادَ، بعضُهُم يَنْظُرُ إلى البَعْض))[6]

3 . ما رُوِيَ عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم،: (فإنْ هُوَ أدْرَكَ بعضَها، وفاتَهُ البَعْضُ، كان كذلك))[7] ولا أعلمُ أن أحدًا من النحويين أو الدارسين المحدثين ذكر شيئًا من هذه الأحاديث الثلاثة، التي أضعُها هنا جزءًا من الدليل على صحَّة استعمال (الكُلِّ والبعض)

4 . قول المرقَّش الأصغر:

شَهِدْتُ بِهِ عَنْ غَارَةٍ مُسْبَطِرَّةٍ  يُطَاعِنُ بَعْضُ القَوْمِ والبَعْضُ طُوِّحُوا[8]

فقد صحَّحَ صبحي البصام قولَ مَنْ يقول: (البعض) مستشهدًا بهذا الشاهد، يقول في ذلك: ((لا يُخْطِئُ مَنْ يقول (البعض) لورودها في شعر المرقش الأصغر، فإنه قال... وأظنُّ أني أول مَنْ أتى بشاهد قديم على صحة استعمال (البعض) ))[9]

5 . قول مجنون ليلى:

لا يَذْكُرُ البَعْضَ مِنْ دَيْنِي فَيُنْكِرَهُ  وَلا يُحَدِّثُنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِيْنِي[10]

(1) مغني اللبيب: 1 / 338 - 339. وينظر في ذلك أيضًا: مشكل إعراب القرآن: 2 / 627، والكشاف: 6 / 310، والبحر المحيط: 8: 415
(2) ورد الأثرُ في: صحيح البخاري: 7 / 35، وسنن النسائي الكبرى: 5 / 354، وصحيح ابن حبان: 16 / 25
(3) ينظر: نظرات دقيقة حول (بعض وكل) في الأساليب العربية: 169
(4) تاج العروس (بعض): 18 / 243
(5) الحديث في: المستدرَك على الصحيحين: 3 / 424 (الحديث رقم 5545)
(6) الحديث في: المصدر السابق: 4 / 141 (الحديث رقم 6947)
(7) الحديث في شُعَب الإيمان: 4 / 356 (الحديث رقم 2633)
(8) هذه الرواية في جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: 172 (بتحقيق عمر فاروق الطباع)، والرواية في نسخة الجمهرة (ص 567) بتحقيق محمد علي الهاشمي، وفيها بتحقيق علي محمد البجاوي (ص 442) :
شَهِدْتُ بِهِ في غارَةٍ مُسْبَطِرَّةٍ  يُطاعِنُ أُولاها سَواءً ويَطْرَحُ
ولا شاهدَ فيها على هذه الرواية. والبيت في المفضليات (ص 243) برواية :
شَهِدْتُ بِهِ في غارَةٍ مُسْبَطِرَّةٍ  يُطاعِنُ أُولاها فِتَامٌ مُصَبَّحُ
ولا شاهدَ فيها أيضًا
(9) الاستدراك على قُلْ ولا تَقُلْ: 74 - 75
(10) الأغاني: 2 / 460

وقد اتخذ أحمد مختار عمر قولَ المجنون هذا دليلاً على صحة هذا الاستعمال[1] أمَّا عدنان محمد سلمان فقد ردَّ الاستشهاد بقول المجنون هذا، برواية أخرى للبيت، أحال فيها على هامش المحقق[2] ولكنه لم يكن مُحِقًّا في ذلك؛ لأن الرواية التي حاول الباحثُ أن يردَّ بها موضعَ الاستشهاد جاءت في إحدى نسخ الأغاني، أما بقية النسخ فالرواية فيها موافقة لموضع الاستشهاد، وهذا نص هامش المحقق بعد ذكره قولَ المجنون، يقول المحقق: ((كذا في (ب، س). وفي (ت): [لا يبعد النقد من دَيْني فيذكره]، وفي (أ، د، م): [لا ينكر البعض من ديني فينظره]، وفي (ج): [لا ينكر البعض من ديني فينكره].))[3] إنَّ نسخة واحدة فقط (ت) هي التي جاءت فيها الرواية مخالِفةً لموضع الاستشهاد، في حين جاءت بقية النسخ (ب، س، أ، د، م، ج) موافقةً لموضع الاستشهاد، مع اختلاف يسير لا يؤثر في موضع الشاهد، فهل يجوز ردُّ رواية ست نسخ برواية نسخة واحدة؟

6 . قول سُحَيْمٍ عبدِ بني الحَسْحاس:

رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقِيْرَ كِلَيْهِما إلى المَوْتِ يَأتِي المَوْتُ لِلكُلِّ مَعْمَدا[4]

ويُقَوِّي هذا المسموعَ الفصيحَ جملةٌ من الأشعار والأقوال لطائفةٍ من الشعراء والكُتَّاب الأعلام، الغيرِ المُحتَجِّ بأقوالهم وأشعارهم، من ذلك قول البُحتري:

وَما كُلُّ ما بُلِّغْتُمُ صِدْقُ قائِلٍ وَفي البَعْضِ إزراءٌ عَلَيَّ وَ ذامُ[5]

وقوله أيضًا:

وَكُنَّا نَرَى بَعْضَ النَّدَى بَعْدَ بَعْضِهِ فَلَمَّا انْتَجَعْناهُ دُفِعْنا إلى الكُلِّ[6]

وقول المتنبي:

وَلا واحِدًا في ذا الوَرَى مِنْ جَماعَةٍ وَلا البَعْضَ مِن كُلٍّ وَلَكِنَّكَ الضِّعْفُ[7]

وفي الرسالة للشافعي: ((فذكر الأخت منفردة، فانتهى بها جل ثناؤه إلى النصف، والأخ منفرداً، فانتهى به إلى الكُلِّ، وذكر الإخوة والأخوات، فجعل للأخت نصف ما للأخ... فلو قلت في رجلٍ مات وترك أخته: لها النصف بالميراث واردُدْ عليها النصفَ، كنت قد أعطيتها الكُلَّ منفردةً))[8] وفي البيان والتبيين للجاحظ: ((وقال بعض الحكماء: قتلُ البعضِ إحياءٌ للجميع))[9] وفيه أيضًا: ((هذا فرق ما بينَ مَن بُعِث إلى البعض، ومن بُعث إلى الجميع))[10] فقابَلَ بين (البعض) و (الجميع)؛ لأن الجميعَ كلٌّ في المعنى، وفي (مُعجز أحمد) للمعري: ((يقول: إذا أصاب سيفَ الدولة علةٌ، عَمَّتِ الأرضَ ومَنْ عليها، واعتلَّ بها أيضًا الشجاعةُ والكرمُ ؛لأن قَوامَ الكُلِّ به))[11]، وفيه أيضًا: ((يعني أنك رُمْتَ بعضَ أعدائك، فأدركتَ الكُلَّ، بسعادةِ جَدِّك))[12] وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ((فإذا جاز أن يخرج البعض جاز أن يخرج الكل))[13] وفي المثل السائر لابن الأثير: ((وإذا أريد به الجوارح فلا يخلو إما أن يراد به الكل أو البعض، فإن أريد به الكلُّ دخل تحته السمع والبصر، ولم يكن لتخصيصهما بالذكر فائدة، وإن أريد به البعضُ فهو بالفرْج أخص منه بغيره من الجوارح))[14].

(1) ينظر: العربية الصحيحة: 198
(2) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: 198
(3) الأغاني: 2 / 460 (الهامش: 9)
(4) البيت في رسالة الغفران: 457. وهو في ديوان سحيم (ص 41) برواية لا شاهدَ فيها :
رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقِيْرَ كِلَيْهِما إلى المَوْتِ يَأتِي منهما المَوْتُ مَعْمَدا
(5) ديوان البحتري: 2 / 250
(6) المصدر السابق: 2 / 188
(7) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: 2 / 290
(8) الرسالة: 3 / 587 - 588
(9) البيان والتبيين: 2 / 316
(10) المصدر السابق: 3 / 296
(11) معجز أحمد: 3 / 362
(12) المصدر السابق: 3 / 494. ويُنظر أيضًا: 4 / 289
(13) تاريخ دار السلام: 5 / 505
(14) المثل السائر: 1 / 72

والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، تصعُب الإحاطةُ بها، وقد جمع عباس السوسوة طائفةً من أقوال النحويين واللغويين، والكُتَّاب الأعلام، منذ منتصف القرن الثاني للهجرة إلى عصرنا الحديث، استُعمِلَتْ فيها (الكُلُّ والبعضُ) مقترِنتينِ بالألف واللام، ومن هؤلاء: الأخفش الأوسط، والجاحظ، والمبرد، وابن السراج، وابن الأنباري، والسيرافي، والتنوخي، وابن جني، والقاضي عبد الجبار الهمذاني، والشريف المرتضى، والمعري، وعبد القاهر الجرجاني، وأبو حيان الأندلسي، والمرادي، والسُّبْكي، وابن خلدون، وغيرُهم[1] لذا يقول السوسوة: ((والذي نطمئنّ إليه أن تعريف (البعض والكل) موجودٌ في العربية منذ القرن الأول الهجري، وكان استخدامُه قليلاً؛ مِمَّا دفعَ الأصمعي إلى تخطئة هذه الظاهرة، عندما وجدها في أدب ابن المقفع))[2]

نخلص من ذلك إلى جواز دخول الألف واللام على (كل وبعض) قياسًا على (النصف والجميع) وما جرى مجراهما، فتكون الألف واللام عندئذٍ عوضًا من المضاف إليه المحذوف، مسترشدين بأقوال طائفة من النحويين واللغويين الذين صحَّحوا هذا القياس، ومستندين في الوقت نفسه إلى عدد من الشواهد الشعرية والنثرية التي يعضُد بعضُها بعضًا، ومستأنسين بطائفة من النصوص لعدد من الشعراء والكتَّاب الأعلام، الذين إن لم يكن الاستشهادُ بأقوالهم جائزًا، فالاستئناسُ بها جائز ومستساغ.

## الوقفة الثانية مع (الغَيْر):

هذا هو اللفظ الثالث الذي نُقِلَ عن بعض اللغويين عدمُ صحةِ دخول الألف واللام عليه، فقد نقل النوويُّ عن أبي نزار الحسنِ بن أبي الحسن النحوي أنه قال: ((منع قومٌ دخولَ الألف واللام على (غير، وكُلٌّ وبعض)، وقالوا: هذه كما لا تتعرَّف بالإضافة، لا تتعرَّف باللام))[3] لذا سنتعرض في الصفحات الآتية لمعنى (غير)، وما تكتسيه من دلالات عند إضافتها إلى المعرفة، وصولاً إلى الحكم بجواز دخول الألف واللام عليها، أو عدم جوازه، وهل تفيدها الألف واللام تعريفًا إن دخلت عليها؟

من المعلوم في الدرس النحوي أن (غير) من الألفاظ الشديدة الإبهام، أو اللازمة الإبهام[4] وتُسمَّى أيضًا المُوغِلَةَ في الإبهام أو التنكير[5] ويُعرِّف عباس حسن اللفظَ المتوغِّلَ في الإبهام بأنه ((الذي لا يتَّضِحُ معناه إلاَّ بما بما يُضافُ إليه))[6]. ومعنى هذا اللفظ (المُغايَرَة)[7]، وهي ((كونُ كلٍّ من الشيئينِ غيرَ الآخَرِ، ويُقابلُه (العَيْنِيَّة)... (العَيْنِيَّة)... فالمفهومُ من الشيء إن لم يكن هو المفهومَ من الآخَرِ، فهو غيرُه، وإلاَّ فَعَيْنُه))[8].

ولهذا اللفظ استعمالاتٌ مختلفة، تختلف فيها دلالتُه من حيثُ التعريفُ والتنكير، ويلخِّص لنا الشهاب الخفاجي هذه الاستعمالات بقوله: إن لهذه اللفظة ثلاثةَ مواضعَ: ((أحدُها: أن تقعَ موقعًا لا تكون فيه إلاَّ نكرةً، وذلك إذا أُريدَ بها النفيُ الساذَج، كما في مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، الثاني: أن تقع موقعًا لا تكون فيه إلاَّ معرفةً، وذلك إذا أُريدَ بها شيءٌ قد عُرِفَ بمُضادَّةِ المُضاف إليه في معنًى لا يُضادُّه فيه إلاَّ هو، كما إذا قلتَ: مررتُ بغيرِك، أي المعروفِ بمضادَّتِكَ، إلاَّ أنها في هذه لا تجري صفةً، فتُذكَرُ غيرَ جاريةٍ على الموصوف، الثالث: أن تقع موقعًا تكون فيه نكرةً تارةً، ومعرفةً أخرى، كما إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ))[9].

(1) ينظر: العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية: 107 - 113
(2) المصدر السابق: 106
(3) تهذيب الأسماء واللغات: ج 2، ق 2، ص 65. وينظر: تاج العروس (غير): 13 / 285
(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 225 - 226، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3168 - 3169، 3180 - 3181، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 367
(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 210، والنحو الوافي: 3 / 24، 25
(6) المصدر السابق: 3 / 24 (الهامش: 4)
(7) ينظر: الكليات: 663
(8) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2 / 1258
(9) شرح درة الغواص: 69

إن الشائع المطَّرد في استعمال (غير) أن تكون مضافةً، وقد صُنِّفَتْ هذه الإضافةُ غيرَ محضةٍ[1] والمعلوم في الدرس النحوي أن الإضافة غير المحضة (اللفظية) لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفًا ولا تخصيصًا، فهي للتخفيفُ فحسب[2] يقول الرضي: ((وإنما لم يتعرف (غيرك) لأن مُغايَرَةَ المخاطَب ليست صفةً تخصُّ ذاتًا دون أخرى، إذْ كلُّ ما في الوجود إلاَّ ذاتَه موصوفٌ بهذه الصفة))[3] ومع هذا اختلف النحويون عند إضافة (غير) إلى المعرفة: هل يَسُوغُ وقوعُها صفةً للمعرفة؟، وإذا أضيفت إلى المعرفة فهل تكتسب من هذه الإضافة تعريفًا؟.

للإجابة عن السؤال الأول أقولُ: لا خلافَ بين النحويين في صحة استعمال (غير) بعد معرفة، وهي مضافةٌ إلى معرفة، فتقول: قابلتُ الطالبَ غيرَ المهذب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ صِراطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ﴾[4] وقول الطرماح بن حكيم:

يُوَزِّعُ بالأمْراسِ كُلَّ عَمَلَّسٍ مِنَ المُطْعِماتِ الصَّيْدَ غيْرِ الشَّواحِنِ[5]

ولكنَّ الخلاف قائمٌ في تخريج (غير) في مثل هذه الأمثلة: أصفةٌ (نعتٌ) هي أم بدل؟ إذْ يُشْتَرَط في الصفة أن تطابق الموصوف، تعريفًا وتنكيرًا، ولا يُشترَط ذلك في البدل[6] يقول الزمخشري في إعراب سورة الفاتحة: ((غير المغضوب عليهم: بدلٌ من (الذين أنعمت عليهم)، على معنى أن المُنْعَمَ عليهم هم الذين سَلِمُوا من غضب الله والضلال، أو صفةٌ، على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال. فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ أن يقع (غير) صفةً للمعرفة، وهو لا يتعرَّف إنْ أُضِيْفَ إلى المعارف ؟ قلتُ: (الذين أنعمتَ عليهم) لا توقيتَ فيه، كقوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيْمِ يَسُبُّنِي[7]

ولأنَّ (المغضوب عليهم، والضالِّينَ) خلافُ المُنْعَمِ عليهم، فليس في (غير) إذنِ الإبهامُ الذي يأبى عليه أن يتعرَّفَ))[8] ويقول العكبري في إعراب (غير) من سورة الفاتحة: ((وفيه ثلاثةُ أوجُه: أحدها أنه بدل من (الذين)، والثاني أنه بدل من الهاء والميم في (عليهم)، والثالث أنه صفةٌ للذين. فإنْ قلتَ: (الذين) معرفةٌ، و (غير) لا يتعرَّف بالإضافة، فلا يصحُّ أن يكون صفةً له، ففيه جوابانِ: أحدُهما: أن (غير) إذا وقعت بين متضادَّيْن، وكانا معرفتين، تعرَّفَتْ بالإضافة، كقولك: عجِبْتُ من الحركةِ غيرِ السكون، وكذلك الأمرُ هنا؛ لأن المُنعَمَ عليه والمغضوبَ عليه متضادَّانِ. والجوابُ الثاني: أن (الذين) قريبٌ من النكرة؛ لأنه لم يُقْصَدْ به قصدَ قومٍ بأعيانهم، (وغير المغضوب) قريب من المعرفة، بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكلٌّ واحد منهما فيه إبهامٌ من وجهٍ، واختصاصٌ من وجهٍ))[9].

ويقول الرضي: ((إذا أضفتَ (غيرًا) إلى معرَّفٍ له ضدٌّ واحدٌ فقط، تعرَّفَ (غير)؛ لانحصار الغَيْرِيَّة، كقولك: عليك بالحركةِ غيرِ السكون، فلذلك كان قوله تعالى ﴿غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ﴾ صفةَ (الذين أنعمتَ عليهم)؛ إذْ ليس لِمَنْ رضيَ عنهم ضِدٌّ غيرُ المغضوب عليهم، فتعرَّفَ (غير المغضوب عليهم) لتخصُّصِه بالترضِّي عنهم... واعتبارُ المعرفةِ والنكرةِ بمعانيها، فكلُّ شيءٍ خَلَصَ لك بعينِه من سائر أُمَّتِه فهو معرفةٌ))[10].

نستخلص مِمَّا سبق أن (غير) يصحُّ أن تقع صفةً للمعرفة التي قبلها، إذا وقعتْ بيت ضِدَّيْنِ، وتحريرُ ذلك من حيثُ المطابقةُ في التعريف والتنكير أن (غير) في هذه الحال وقعت صفةً لمعرفةٍ شبيهةٍ بالنكرة في الإبهام، كاسم

(1) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3168 - 3170، والمقاصد الشافية: 4 / 26 - 28، وحاشية الصبان: 2 / 367
(2) ينظر: حاشية الصبان: 2 / 367
(3) شرح الرضي على الكافية: 2 / 210
(4) سورة الفاتحة: الآية (7)
(5) ديوان الطرماح بن حكيم: 277
(6) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 189
(7) هذا صدرُ بيت لرجل من بني سَلُول، وعَجُزُه (فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِيْنِي)، والبيت في كتاب سيبويه :3 / 24
(8) الكشاف: 1 / 122 - 123
(9) التبيان في إعراب القرآن: 9 - 10
(10) شرح الرضي على الكافية: 2 / 210 - 211. وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3169، وحاشية الصبان: 2 / 367

الموصول (الذين) في آية سورة الفاتحة[1]، أو أن (غير) اقتربت من المعرفة لانحصار الغيرية بوقوعها بين المتضادَّيْن. لذا يقول عبد الرحمن تاج: يُراعَى هنا لتصحيحِ الوصفيَّة بين الصفة والموصوف أحدُ أمرين: ((الأولُ: تقريبُ الموصول، الذي هو مُبْهَمٌ باعتبارِ عينِه، إلى النكرة [أي غير] التي هي في أصلها متوغِّلةٌ في الإبْهام، فيتطابق الصفة والموصوفُ في مطلَقِ تنكيرٍ، ويكون الكلامُ من وصفِ النكرة بنكرةٍ، من حيثُ إن الموصوفَ نكرةٌ في المعنى، وحاصلُ هذا الوجه هو التأويلُ، بتقريب الموصوف إلى الصفة. الثاني: تقريبُ الصفة من الموصوف، ليتطابَقا في مطلَقِ تعريفٍ، وذلك أن كلمة (غير)، وإنْ كانت في أصلها متوغلةً في الإبهام، قد ضَعُفَ إبْهامُها، وخَفَّ بوقوعها بين ضِدَّيْن، وبذلك أشبهَتِ المعرفةَ شبهًا يَصَحَّحُ وقوعَها صفةً لها، ولا يُدَّعَى في ذلك أنه تصير معرفةً بالفعل، لكنَّ ذلك الشَّبَهَ... كافٍ في التقريب بينها وبين الموصوف المعرفة، فيصحُّ وقوعُها صفةً له))[2].

أمَّا الإجابةُ عن السؤال الثاني (إذا أُضِيْفَتْ (غير) إلى المعرفة فهل تكتسبُ من هذه الإضافة تعريفًا؟) فالجواب أن خلافًا قد جرى بين النحويين، على ثلاثة أقوال[3]:

أوَّلُها: أنها لا تتعرَّفُ البتَّةَ بهذه الإضافة، حتى إنْ أُضِيْفَتْ إلى أعرف المعارف، وهو الضمير أو العَلَم، يقول المبرد: ((فأمَّا مررتُ برجلٍ غيرِكَ، فلا يكون إلاَّ نكرةً؛ لأنه مبهَمٌ في الناس أجمعين))[4]

وثانِيْها: أنها تتعرَّف بالإضافة مطلقًا، وقد وُصِفَ هذا القولُ بأنه ضعيفٌ جدًّا[5] لأنها في ذاتها متوغلةٌ في الإبهام بإجماع النحويين، فإذا لم تُوجَدْ قرينةٌ تدلُّ على غير ذلك، كما أوضحْنا آنفًا، فإنها باقيةٌ على أصلها من الإبهام، فلا تُعَرَّفُ بالإضافة.

وثالثُها: أن في الأمر تفصيلاً، يُؤخَذُ فيه بالتوسُّط بين القولين المذكورين آنفًا، وهو المرجَّح عند أكثر النحويين، يقول الرضي: ((واعلم أن بعض الأسماء قد تُوغِلُ في التنكير، بحيث لا تتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيةً، نحو غيرك ومثلك، وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك، وشبههما... قال ابن السَّرِي[6]: إذا أضفتَ (غيرًا) إلى معرَّفٍ له ضِدٌّ واحدٌ فقط، تعرَّف (غير)...))[7] ويقول ابن مالك: ((وكذا الحكم بتنكير ما أُضيفَ إلى معرفة، وهو غير قابل للتعريف، للزوم إبهامه كغير ومِثل وحَسْب، فإنه لا فرقَ بين قولك: رأيته ورجلاً غيرَه، وقولك: رأيته ورجلاً آخَرَ، وكذا لا فرقَ بين قولك: رأيتُه ورجلاً مثلَه، وبين قولك: رأيتُه ورجلاً آخَرَ... وقد يُعنَى بغير ومثل مغايَرَةً خاصَّةً، ومُماثَلَةً خاصَّةً، فيُحكَم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضدَّين، كقوله:

فَلْيَكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ الغالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ[8]

وأجاز بعضُ العلماء، منهم السيرافيُّ، أن يُحْمَلَ على هذا قولُه تعالى: ﴿صِراطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّيْنَ﴾[9] لوقوع (غير) فيه بين متضادَّيْن، وليس ذلك بلازِمٍ؛ لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[10] فغير الذي مضافٌ إلى معرفةٍ، وقد قُصِدَ به نكرةٌ[11] مع وقوعه بين ضدَّينِ))[12].

(1) ويُحمَل على ذلك أيضًا المعرَّف بأل الجنسية، كما نقلنا عن الزمخشري آنفًا
(2) القول في (غير) وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول (أل) عليها: 21
(3) تنظر هذه الأقوال في: المصدر السابق: 22 - 26
(4) المقتضب: 4 / 288. وينظر: 4 / 289
(5) ينظر: القول في (غير): 24
(6) يقصد الزجَّاج، أبا إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت 311 هـ). ينظر: هامش المحقق رقم (4) ج 2، ص 210
(7) شرح الرضي على الكافية: 2 / 210 - 211
(8) هذان بيتان من مشطور الرجز، لأبي طالب، عمِّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهما في ديوانه (ص 12)، وقبلَهما قولُه: يا رَبِّ إمَّا تُخْرِجَنَّ طالِبِي في مِقْنَبٍ مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ المقانِبِ
(9) سورة الفاتحة: الآية (7)
(10) أي إن (غير الذي) في آية سورة (فاطر) جاءت نكرةً ؛ لأنها صفةٌ للنكرة (صالحًا)، مع أنها واقعةٌ بين ضِدَّيْنِ. وقد أجاب الرضيُّ عن ذلك بأن (غير الذي) في الآية بدلٌ لا صفةٌ. ينظر: شرح الرضي على الكافية :2 / 211
(11) سورة فاطر: الآية (37)
(12) شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 226 - 227، وينظر كذلك: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3169، وحاشية الصبان: 2 / 368

وخلاصة القول في مسألة إضافة (غير) إلى المعرفة أن هذه الإضافة تُسَوِّغُ وقوعَها صفةً للمعرفة، في مثل آية سورة الفاتحة المذكورة آنفًا، مع تصحيح هذه الوصفية بين الصفة والموصوف، من حيثُ تقريبُ أحدهما إلى الآخَر، تعريفًا أو تنكيرًا، كما أوضحنا آنفًا. وأن إضافتها إلى المعرفة لا تُكْسِبُها تعريفًا مطلقًا إلاَّ إذا وُجِدَتْ قرينةٌ تدلُّ على أن المُرادَ مُغايَرَةٌ خاصَّةٌ، كما نقلْنا في صدر هذه الوقفة عن شهاب الدين الخفاجي في (شرح درَّة الغوَّاص)، في الموقع الثاني من مواقع استعمال (غير) في كلام العرب[1] وفي هذا يقول سيبويه: ((وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهنَّ كُلِّهنَّ أنْ يَكُنَّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدُلُّكَ على ذلك أنه يجوز أن تقول: مررتُ بعبدِ الله ضاربِكَ، بمنزلة صاحبِك. وزعم يونس أنه يقول: مررتُ بعبد الله مثلِك[2] إذا أرادوا: مررتُ بزيدٍ المعروف بشَبَهِكَ، فتجعل (مثلك) معرفةً، ويدلُّك على ذلك قوله: هذا مثلُك قائمًا، كأنه قال: هذا أخوك قائمًا))[3] وذكر الشاطبي أن ذلك مِمَّا يكون مقصورًا على المسموع الذي لا يُقاسُ عليه[4].

وهنا نصل بالحديث إلى مسألة [دخول الألف واللام على (غير)]: أيجوز دخولُها عليها ؟ وإذا جاز ذلك فهل تفيدُها تعريفًا؟ والجواب عن ذلك على ثلاثة أقوال:

**القـول الأول:** أنـه لا يجـوزُ دخـول (أل) علـى (غيـر) مطلقًـا، وعليـه أكثـرُ النحـويين واللغـويين، يقـول الحريـري: ((ويقولون: فعل الغيرُ ذلك، فيُدخِلُون على (غير) آلةَ التعريف، والمحقِّقون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه؛ لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تُخصِّصَه بشخص بعينه، فإذا قيل: (الغير) اشتملت هذه اللفظةُ على ما لا يُحصَى كثرةً، ولم يتعرَّف بآلة التعريف، كما أنه لا يتعرف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدةٌ، ولهذا السبب لم تدخل الألفُ واللامُ على المشاهير من المعارف، مثل دجلةَ، وعَرَفَةَ، وذُكاءَ[5] ومَحْوَةَ[6] لوضوح اشتهارها، والاكتفاء عن تعريفها بعِرْفان ذاتها))[7]. ذاتها))[7]. ونقل النووي عن أبي نِزار النحوي قولَه: ((منع قومٌ دخولَ الألف واللام علىٰ غير وكل وبعض)، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة، لا تتعرف بالألف واللام))[8]

ونقل الصبان عن السيد الجرجاني قولَه في حواشي الكشاف: إنَّ ((غيرًا لا تدخُلُ عليها (أل) إلاَّ في كلام المولَّدين))[9].

**القول الثاني:** أنه يجوز دخول (أل) على (غير) لكنها لا تُكْسِبُها تعريفًا، وإنما هي المُعاقِبَةُ للإضافة، التي يمكن أن تُفيدَ التخصيصَ[10] يقول الشهاب الخفاجي في شرحه لدرة الغواص، تعقيبًا على ما ذكره الحريري من مَنْعِ دخول (أل) على (غير): ((ما ادَّعاهُ من مَنْعِ دخول (أل) على (غير)، وإنِ اشتهر، فلا مانعَ منه قياسًا، وإنما المهمُّ فيه إثباتُ السماع من العرب، وفي تهذيب الأزهري: قال ابن أبي الحسن في شامله: منع قومٌ دخول الألف واللام على (غير وكل وبعض) لأنها لا تتعرف بالإضافة، فلا تتعرف بالألف واللام، قال: وعندي أنه لا مانعَ من ذلك؛ لأن اللام ليست فيها للتعريف، ولكنها المُعاقِبَةُ للإضافة، نحو قوله: كَأَنَّ بَيْنَ كَفِّها والفَكِّ[11] أي: وفَكِّها، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾ [12] أي مأواهُ[1].))[2]

---

(1) ينظر: شرح درة الغواص: 69

(2)(غير ومثل) تجريان مجرًى واحدًا، من حيثُ كونُهما من الألفاظ الموغلة في الإبهام. ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7/ 3168- 3169، والمقاصد الشافية: 4 / 26

(3) كتاب سيبويه: 1 / 428 - 429

(4) ينظر: المقاصد الشافية: 4 / 33

(5) ذُكاءُ، بضم الذال ( (اسمُ الشمس، معرفةٌ لا ينصرف، ولا تدخله الألف واللام)): لسان العرب (ذكا)

(6) مَحْوَةُ: اسمٌ للدَّبور، معرفةٌ، وسُمِّيَتْ ريحُ الدَّبور مَحْوَةَ ؛ لأنها تَمْحُو السحابَ، وقيل: تمحو الأثَرَ. وقيل: مَحْوَةُ: اسمٌ لريح الشَّمال. ينظر: لسان العرب (محا)

(7) درة الغواص: 43. ويُنظر بدايةُ هذا النص، المشتملة على المنع، في: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 398

(8) تهذيب الأسماء واللغات: ج 2، ق 2، ص 65. وينظر: شرح درة الغواص: 69

(9) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 367

(10) ينظر: القول في (غير): 28

(11) من مشطور الرجز، لرؤبة في ديوانه ص 120، وبعده: فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ بِالسُّكِّ

(12) سورة النازعات: الآية (41)

ويقول الفيومي: (( و(غيْر) يكون وصفًا للنكرة، تقول: جاءني رجلٌ غيرُك، وقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ﴾ إنما وُصِفَ بها المعرفةُ لأنها أشبهت المعرفةَ بإضافتها إلى المعرفة، فعومِلَتْ معاملتَها، وَوُصِفَ بها المعرفةُ، ومن هنا اجترأ بعضُهم فأدخلَ عليها الألفَ واللامَ؛ لأنها لمَّا شابَهَتِ المعرفةَ بإضافتها إلى المعرفةِ، جاز أن يدخلها ما يُعاقِب الإضافةَ، وهو الألف واللام. ولك أن تمنع الاستدلالَ، وتقول: الإضافةُ هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص، والألفُ واللامُ لا تفيد تخصيصًا، فلا تُعاقِبُ إضافةٌ التخصيصَ، مثل (سوى وحسب) فإنه يُضاف للتخصيص، ولا تدخله الألف واللام))[3]

**القول الثالث:** أنه يجوز دخول الألف واللام عليها، وأنها تُكسِبُها تعريفًا، وهذا ما استنبطه عبد الرحمن تاج[4] من آخر العبارة التي نقلها النووي عن أبي نزار النحوي، إذْ يقول فيها: ((على أن غيرًا يتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إن الغير يُحمَل على الضِّد، والكلَّ يُحمَل على الجملة، والبعضَ يُحمَل على الجزء، فصحَّ دخولُ الألف واللام أيضًا من هذا الوجه))[5].

وبعد عرض أقوال النحويين واللغويين في مسألة دخول الألف واللام على (غير)، يبدو لي أن الراجح هو جواز ذلك، بناءً على الآتي:

1 . إجازةُ طائفة من العلماء دخول الألف واللام عليها، وحمل الألف واللام على أنها مُعاقِبَةٌ للإضافة، أو على حَمْل (الغير)، في جواز دخول الألف واللام، على الضدِّ، كما حُمِلَ (الكُلُّ) على (الجميع)، و (البعض) على (الجزء). وقد اختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه الإجازةَ في قراره الذي ينصُّ على الآتي: (( تختار اللجنةُ، وفاقًا لجماعة من العلماء، أن كلمة (غير) إذا وقعت بين ضدَّين لا قسيمَ لهما، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما، إذا كان معرفةً. وإذا كانت (أل) تقع في الكلام مُعاقِبةً، فإنه يجوز دخول (أل) على (غير)، فتفيدها التعريفَ في مثل هذه الحالة التي تعرَّفَتْ فيها بالإضافة، إذا قامت قرينةٌ على التعيين))[6].

ولكني أقف متحفِّظًا أمام مسألةِ تعرُّفِ (غير) بالإضافة إلى المعرفة، إذا وقعت بين ضدَّين لا قسيم لهما، إذْ تَرِدُ هنا عبارةٌ مثل (هذا هو الماءُ غيرُ البارد)، في مقابل (هذا ماءٌ غيرُ باردٍ)، فهل نحكم بتعريف (غير) الواقعةِ صفةً للماء في العبارة الأولى مع أنها ليست واقعةً بين ضدَّينِ ؟ لذا سيكون لنا حديثٌ لاحقٌ في صور استعمال (غير) المقترنة بالألف واللام، لبيان وجه التعريف في كل صورة منها.

2 . وقوفي على رواية لشاهدٍ أتَّخِذُه دليلاً سماعيًّا على صحة دخول الألف واللام على (غير)، ولم أقف في أثناء البحث على أي قولٍ، لأيٍّ نحويٍّ أو لغويٍّ قديمٍ أو حديث، ذهب فيه إلى الاستشهاد على صحة هذا الاستعمال بالسماع. فقد أنشد ابنُ الأعرابي:

لَحَا اللهُ مَنْ لا يَنْفَعُ الوُدُّ عِنْدَهُ وَمَنْ حَبْلُهُ إنْ مُدَّ غَيْرُ مَتِيْنِ

وَمَنْ هُوَ إنْ يُحْدِثْ لَهُ الغَيْرُ نَظْرَةً يُقَطِّعْ بِها أسْبابَ كُلِّ قَرِيْنِ[7]

3. الاستئناسُ بطائفة من أقوال الشعراء والكُتَّاب الأعْلام، مِمَّنْ لا يُسْتَشْهَدُ بأقوالهم، ولكنْ لا يُشَكُّ في اقتدارهم على اللغة، واضطلاعهم بها، وفروسيَّتهم في ميادينها. من ذلك قول الشريف الرضي:

إذا لَمْ تَكُنْ نَفْسُ الفَتَى مِنْ صَدِيْقِهِ فَلا يُحْدِثَنْ في خَلَّةِ الغَيْرِ مَطْمَعا[1]

---

(1) يقول أبو حيان في تفسيره لهذه الآية: ( (وأمَّا الكوفيون فمذهبهم أن (أل) عوض من الضمير. وقال الزمخشري: والمعنى (فإن الجحيم مأواه)، كما تقول للرجل: غُضَّ الطرفَ، تريد: طرفَكَ)): البحر المحيط: 8 / 415. وينظر قول الزمخشري في الكشاف: 6 / 310

(2) شرح درة الغواص: 69

(3) المصباح المنير (غير): 174

(4) ينظر: القول في (غير): 28

(5) تهذيب الأسماء واللغات: 66، وتُنظر هذه العبارة أيضًا في شرح درة الغواص: 69

(6) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا: 145

(7) وردت روايةُ ابن الأعرابي لهذين البيتين في (عيون الأخبار) لابن قتيبة: 3 / 78. والبيت الأول لجميل بثينة في ديوانه ص 126، ولا يُوجَدُ البيتُ الثاني (موضعُ الشاهد) في الديوان الذي عدتُ إليه. وقد ذُكِرَ البيتان كلاهما لجميل بثينة في (منتهى الطلب من أشعار العرب: 2 / 375)، ولكن الثاني منهما ورد برواية أخرى، لا شاهدَ فيها: وَمَنْ هُوَ إنْ تُحْدِثْ لَهُ العَيْنُ نَظْرَةً يُقَصِّبْ لَها أسْبابَ كُلِّ قَرِيْنِ

وفي شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري قولُ المتنبي:

وَسِرْتُ إِلَيْكَ فِي طَلَبِ المَعالِي وَسارَ الغَيْرُ في طَلَبِ المَعاشِ[2]

أما أقوال الكُتَّاب التي جاءت فيها (الغير) مقترنةً بالألف واللام فكثيرةٌ لا تكاد تُحْصَى. من ذلك قول الجاحظ: ((وخبَّرني بعضُهم أنه رأى مَن يبكي بإحدى عينيه، وبالتي يقترحها عليه الغير))[3] وقول الجوهري: ((الوسيلة: ما يُتَقَرَّبُ به إلى الغير))[4] وقول أبي هلال العسكري: (( فإن التلقين هو مشافهتُك الغيرَ بالتعليم، وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك))[5] وقوله أيضًا: والمكرُ أيضًا تقديرُ ضرر الغير من أن يفعل به))[6] وقول المرزوقي: ((وقد سارت هذه اللفظة، وهي (أَمَّ مهَّدَتْ فأنامَتْ) مثلاً فيما يُنْشَرُ من إحسان الغير إلى الغير))[7] وقوله أيضًا: ((والمعنى: لا يكونَنَّ سبيلُكُم سبيلَ مَنْ يَتَّبِعُ الغيرَ، ويَضُرُّ نفسَه))[8] وقوله أيضًا: ((وقوله (أُقَسِّمُ) أرادَ قوتَ جسمي وطُعْمَه؛ لأني أُوْثِرُ به الغيرَ على نفسي، وأَجْتَزِئُ بِحَسْوِ الماء القَراح))[9] وقول المعرِّي: ((والمُنْعِمُ على الغير يندمُ على ما فعله من النِّعَم))[10] وقول ابن سِيْدَه: ((والجوهر والعَرَض ليسا من باب (هُوَ هُوَ)، بل هما من باب (الغَيْر).))[11] وقول ابن خلدون: ((كانت هِمَمُهُمْ في التغلُّب على الغير، والذَّبِّ عن الحَوْزَة))[12] وقوله أيضًا: ((ليقطع بذلك لقاءَ الغير، ويُعَوِّدَه مُلابَسَةَ أخلاقِه))[13] وقوله أيضًا: ((إمَّا أن يكون بأخذه من يد الغير، وانتزاعه بالاقتدار عليه، على قانون متعارف، ويُسمَّى مَغْرَمًا وجِبايَةً))[14]. وفي لسان العرب لابن منظور: ((ولأن الراضيَ قد يُعاقِب للمصلحة، أو لاستيفاء حق الغير))[15] وفيه أيضًا في معنى (السلام): ((وقيل: معناه أنه سَلِمَ مِمَّا يَلْحَقُ الغيرَ من آفاتِ الغِيَرِ[16] والفناء))[17] وفيه أيضًا: ((وتكرَّرَ في الحديث ذِكْرُ الغَصْب، وهو أَخْذُ مالِ الغيرِ ظلمًا وعدوانًا))[18] وفي القاموس المحيط للفيروز أبادي: ((والسقوط إلى الأرض، والتسلُّط على بلد الغير))[19] وفيه أيضًا: (( والتوكُّلُ: إظهارُ العَجْزِ، والاعتمادُ على الغير))[20] وفيه أيضًا: ((والقَفِيَّةُ، كَغَنِيَّةٍ: المَزِيَّةُ، تكونُ لك على الغير))[21].

وقد جمع عباس السوسوة عشرات النصوص لأعلامٍ من الكُتَّاب، منذ عصر الجاحظ حتى عصرنا الحديث، شاع فيها لفظ (الغير) مقترنًا بالألف واللام، منهم: الجاحظ، والقاضي عبد الجبار، وابن سينا، وكمال الدين الفارسي، والسكاكي، وابن أبي الحديد، والخطيب القزويني، ويحيى بن حمزة، والفيومي، وابن خلدون، والشريف الجرجاني، وعلاء الدين الطوسي، والمفسِّر أبو السعود، والتهانوي، والصبان، وغيرهم[22]

---

(1) ديوان الشريف الرضي: 1 / 505

(2) البيت في شروح ديوان المتنبي برواية: وَسِرْتُ إِلَيْكَ فِي طَلَبِ المَعالِي وَسارَ سِوايَ في طَلَبِ المَعاشِ
[ يُنظر: الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي): 2 / 306، وشرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري (معجز أحمد): 2 / 513، والتبيان في شرح الديوان: 2 / 216، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي: 2 / 325 ] ولكنْ عند شرح صاحب (التبيان في شرح الديوان): 2 / 30 لبيت المتنبي :
وما رَغْبَتِي في عَسْجَدٍ أَسْتَفِيْدُهُ ولكِنَّها في مَفْخَرٍ أَسْتَجِدُّهُ
ذكر الشارحُ بيت المتنبي (وسرتُ إليك في طلب المعالي وسار الغيرُ في طلب المعاش). ومن المؤكد أنها ليست الرواية الصحيحة للبيت، ولكنْ سبق إليها ذهنُ الشارح وثقافتُه

(3) الحيوان: 6 / 466
(4) الصحاح: (وسل): 1841
(5) الفروق اللغوية: 82
(6) الفروق اللغوية: 260
(7) شرح ديوان الحماسة: 2 / 1008
(8) المصدر السابق: 3 / 1472
(9) المصدر السابق: 4 / 1654
(10) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد): 2 / 462
(11) شرح مشكل أبيات المتنبي: 340
(12) مقدمة ابن خلدون: 210 - 211
(13) المصدر السابق: 360
(14) المصدر السابق: 479. وينظر كذلك: 480
(15) لسان العرب: (رضي)
(16) الغِيَرُ: ( تغيُّر الحال، وانتقالُها من الصلاح إلى الفساد)): المصدر السابق: (غير)
(17) المصدر السابق: (سلم)
(18) المصدر السابق: (غصب)
(19) القاموس المحيط (بلد): 1 / 672
(20) المصدر السابق (وكل): 4 / 65
(21) المصدر السابق (قفا): 4 / 372
(22) ينظر: العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية: 117 - 119

وبعد أن انتهينا إلى ترجيح صحَّة إدخال الألف واللام على (غير)، أختِم هذه الوقفةَ الثانيةَ بالحديث في صور استعمال لفظة (الغير) المقترنة بالألف واللام، أو المُضافة إلى ما فيه الألفُ واللام، مشيرًا إلى دلالتها على التعريف، مضافةً، وغيرَ مضافةٍ. فاستعمالها مقترنةً بالألف واللام ينحصر، كما يبدو لي، في صورتين رئيستين:

**الصورة الأولى: صورة الإفراد (عدم الإضافة):**

فنقول مثلاً: (الإحسانُ إلى الغَيْر خُلُقٌ محمودٌ) وقد ذكرنا غيرَ بعيدٍ شاهدًا على ذلك، وأمثلةً من أقوال الكُتَّاب والشعراء. واللام في هذه الصورة ليست للتعريف، وإنما هي المُعاقبة للإضافة، كما نقلنا آنفًا عن بعض العلماء[1] فهي هنا لتخصيص النكرة[2] أي لتقليل الاشتراك فيها، فتُعامَلُ مُعامَلَةَ النكرات من حيثُ التصنيفُ، ولكنها نكرةٌ قريبة من المعرفة، فهي كالأرض والليل في قوله تعالى: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ الأَرْضُ المَيْتَةُ أَحْيَيْناها﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَار﴾[4] يقول الزمخشري: ((ويجوز أن تُوصَفَ الأرضُ والليلُ بالفعل؛ لأنه أريدَ بهما الجنسانِ الجنسانِ مُطْلَقَيْنِ، لا أرضٌ وليلٌ بأعيانهما، فعُومِلا معاملةَ النكرات، في وصفها بالأفعال، ونحوُه: ولَقَدْ أَمُرُّ على اللئيْمِ يَسُبُّنِي[5] .....))[6]

وفي هذا يقول ابن مالك: ((ومثلُهما في إعطاء حكم المعرفة تارةً، وحكم النكرة أخرى، ذو الألف واللام الجنسيتين، فإنه من قِبَلِ اللفظ معرفةٌ، ومن قِبَلِ المعنى، لِشِياعِهِ، نكرةٌ، فلذلك يجوز أن يُوصَفَ بمعرفةٍ، اعتبارًا بلفظه، وهو الأكثر، ويجوز أن يُوصَفَ بنكرةٍ، اعتبارًا بمعناه، نحو مررتُ بالرجلِ خيرٍ منك، وحمل على ذلك المحققون قولَه تعالى: ﴿ وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[7] فجعلوا (نسلخ) صفةَ الليل، والجمل لا يُوصَف بها إلا إلا النكرات))[8].

**الصورة الثانية: صورة الإضافة:**

وتأتي على هذه الصورة أربعةُ أنماط:

**النمط الأول: إضافة (غير) إلى ما فيه الألفُ واللام، وهي واقعةٌ بين ضِدَّيْنِ:**

كآية فاتحة الكتاب العزيز ﴿صِراطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ﴾[9] وقد سبق القولُ في اختلاف النحويين في هذه الصورة على ثلاثة أقوال، والراجح عندي أن (غير المغضرب عليهم) باقيةٌ على تنكيرها، ويجوز في الإعراب أن يكون ((بدلاً أو نعتًا، ويجوز أن يكون نعتًا مع الحكم بتنكيره؛ لأن (الذين أنعمتَ عليهم) لم يُقصَدْ به تعيينٌ، فهو في المعنى نكرةٌ، وإنْ كان لفظُه لفظَ معرفةٍ))[10]

والدليلُ على ذلك وقوعُ (غير) بين ضدَّيْنِ، وهي مضافةٌ إلى معرَّفٍ، وقد وُصِفَ بها النكرةُ، وذلك في قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[11] لذا قَدَحَ ابنُ السراج[12] وابنُ مالك[13] بهذه الآية في تعريف (غير) إذا وقعت بين ضدَّيْنِ، مضافةً إلى معرفة. وكذلك (غير) في قول أبي طالب المذكور آنفًا (فَلْيَكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ

(1) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: 66، وشرح درة الغواص: 69
(2) ينظر: المصباح المنير (غير): 174
(3) سورة يس: الآية (33)
(4) سورة يس: الآية (37)
(5) هذا صدرُ بيت سبق تخريجُه، وهو لرجل من بني سَلُول، وعَجُزُه (فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِيْنِي)، والبيت في كتاب سيبويه: 3 / 24
(6) الكشاف: 5 / 176. وينظر: البحر المحيط: 7 / 320
(7) سورة يس: الآية (37)
(8) شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 116
(9) سورة الفاتحة: الآية (7)
(10) شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3169
(11) سورة فاطر: الآية (37)
(12) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 211
(13) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 227

الغالِبِ، وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ) التي جعلها بعضُهم معرفةً لوقوعها بين ضدَّيْنِ[1] فعلى الرغم من وقوعها بين بين ضدَّيْنِ، لا أرى فيها تعريفًا البتَّةَ، وذلك للآتي:

أ: وقوع (غير) في الموضعين خبرًا عن ناسخ، والأصلُ فيه أنه خبرٌ للمبتدأ، والأصلُ في خبر المبتدأ أن يكون نكرةً، لا معرفةً، يقول أبو حيان: ((الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً، والأصلُ في الخبر أن يكون نكرةً، وقد يكونان معرفتينِ...))[2]

ب: يُحْمَلُ لفظُ (غير) على التأويل باسم الفاعل (مُغايِر)، وهذا التوجيه منصوصٌ عليه عند بعض المحققين من النحويين، يقول الرضي: (( قال أبو سعيد في (مثلك وغيرك) وما في معناهما: إنها تتصرف؛ لكونها بمعنى اسم فاعلٍ مضافٍ إلى مفعوله، أي: مُماثلك، ومُغايرك))[3] وفي شرح درة الغواص: ((وفي بعض الحواشي صرَّحوا بأن غيرًا، وإنْ لم يتعرَّف، لا يجوز إدخالُ اللام عليه؛ لرعاية صورة الإضافة المعنوية، إلاَّ أن المصنِّفين كثيرًا ما يُدخِلونها عليه، فكأنهم جعلوه بمعنى (المُغايِر).))[4]

إن إضافة (غير)، كما ذكرْنا في صدر هذه الوقفة الثانية، إضافةٌ غيرُ محضة، أي لفظية[5] فهي كإضافة اسم الفاعل (مُغايِر) في المعنى والعمل والدلالة على التعريف ((فإنْ قيل: (غير وشبه) مطلَقٌ، وإضافةُ اسم الفاعل إنما تكون لفظيةً إذا أردتَ الحالَ أو الاستقبال، فالجواب أنه لمَّا فاتَتْ موازَنَةُ المضارع، لم يُشترَطْ فيه أحدُ الزمانين، أو تقولُ: شرطُ كونِ إضافةِ اسمَيِ الفاعل والمفعول لفظيةً، ألاَّ يكونَ بمعنى الماضي، لا أن يكونَ بمعنى الحال أو الاستقبال... أو الاستمرارَ[6]... والإطلاقُ يفيدُ الاستمرارَ))[7].

فهذا النمط إذن تبقى فيه (غير) نكرةً، وإنْ وُصِفَتْ بها المعرفةُ، كما أوضحنا آنفًا، وذلك بتصحيح الوصف، وتقريب النكرة (الوصف) من المعرفة، أو تقريب المعرفة (الموصوف) من النكرة.

**النمط الثاني: إضافة (غير) إلى ما فيه الألف واللام، وهي ليست واقعةً بين ضدَّيْنِ:**

وذلك كقولنا: (الماءُ غيرُ البارد لا يُستَساغُ)، فقد وقعت فيه (غير) صفةً للمعرفة التي قبلها، وهي في نظري نكرةٌ؛ لأن إضافتها لفظيةٌ (غير محضة) كما نقلنا عن النحويين آنفًا، وقد ساغ وقوعُها، وهي نكرةٌ، صفةً للمعرفةِ من جهةِ أن التعريفَ في (الماء) آتٍ من حيثُ اللفظُ، أما من حيثُ المعنى فهو نكرةٌ، يجري على حدِّ (الأرض، والليل، واللئيم) في الشواهد المذكورة آنفًا، فكما جاز نعتُه بالجملة في تلك الشواهد، جاز نعتُه بـ (غير) المفردة، لأنها مؤوَّلة باسم الفاعل (المُغايِر)، كما أوضحنا آنفًا في الصورة الأولى.

والدليل على أن غيرًا هذه نكرةٌ، وإنْ أضيفت إلى ما فيه الألفُ واللام، أنها جاءت حالاً في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾[8] فقد أضيفت (غير) إلى مضافٍ إلى ما فيه (أل)، فجاءت نكرةً منصوبةً على الحاليَّة، قال أبو حيان: ((قرأ الجمهور (غيرَ) بالنصب، واتفق جمهورُ مَنْ وقفْنا على كلامه من المُعْرِبينَ والمفسِّرينَ على أنه منصوبٌ على الحال، ونَقَلَ بعضُهم الإجماعَ على ذلك))[9] ومن المعلوم في الدرس النحوي أن الأصل في في الحال أن تكون نكرةً.

**النمط الثالث: إضافة (غير) إلى ما فيه الألف واللام، وهي مقترنة بالألف واللام:**

(1) ينظر: المصدر السابق: 3 / 226 - 227
(2) ارتشاف الضرب: 3 / 1099
(3) شرح الرضي على الكافية: 2 / 212. وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 1043، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3180 - 3181
(4) شرح درة الغواص: 69
(5) ينظر: المقاصد الشافية: 4 / 26
(6) أيْ إن الشرط هو أن يكونَ اسمُ الفاعل أو المفعول مستمرًّا
(7) شرح الرضي على الكافية: 2 / 212 - 213
(8) سورة المائدة: الآية (1)
(9) البحر المحيط: 3 / 430

وذلك قولنا: (هذا هو الماءُ الغيرُ البارد)، وهي الصورة الوحيدة التي تتعرف فيها (غير) لفظًا ومعنى، غيرَ أن تعريفَها بأل لا بالإضافة إلى ما فيه (أل)؛ لأننا حملْنا (غيْرَ) على اسم الفاعل (المُغاير) كما أوضحْنا آنفًا، فهو نظير قولنا: (أقرَّتِ الدولُ الخمسُ الدائمةُ العضويةِ في مجلس الأمن كذا)، بالتعريف، ليكون مقابِلاً لقولنا: (في مجلس الأمن دولٌ خمسٌ دائمةُ العضويةِ) بالتنكير، وهذه هي طريقةُ تعريف المضاف إضافةً غيرَ محضة، يقول الشاطبي: ((هذا المضاف الذي لا يتعرَّف بالإضافة ولا يتخصَّص، يُغتفَر فيه وصلُ الألف واللام به، فيُجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة، بخلاف المضاف في القسم الأول[1] فإنه لا يجوز فيه ذلك... لكنْ إنما يُغْتفَر في هذا الاسم في موضعين: أحدُهما أن يكون المضاف إليه قد لحقتْه الألفُ واللامُ، أوأُضِيْفَ إلى ما لَحِقَتْه الألفُ واللام))[2] ثم يقول: (( فلمَّا كان المضافُ إليه لا يتعرَّف بهذه الإضافة؛ لأن إضافةَ (الحَسَن الوجهِ) لا تُعرِّفُ أبدًا، أبدًا، وإضافةُ (الضارب الرجلِ)، مع بقاء معنى الفعل، كذلك . أدخلوا الألفَ واللامَ لتعريف المضاف، فقالوا: (الحسنُ الوجهِ)، وحملوا عليه (الضاربُ الرجلِ).))[3].

وقد جعل الشاطبي طائفةَ الألفاظ (مثلك، وشبهك، وغيرك، وحسبك، وهدُك، وشرعك، وهمُّك، وناهيك، وقيدُ الأوابد، وعبر الهواجر) وما جرى مجراها، مِمَّا يُضافُ اللفظُ فيه إضافةً غيرَ محضة، وضابطُها عنده (( كلُّ ما ليس بمشتقٍّ، أُجْرِيَ مُجْرَى المشتق))[4]

لذا تكون (غير) في قولنا: (الماءُ غيرُ البارِدِ لا يُستَساغُ) نكرةً، في حين تكون في قولنا: (الماءُ الغيْرُ البارِدِ في السيارة) معرفةً.

ولم أقف على أيِّ قول، لأيِّ نحوي، عالجَ فيه هذا النمط الأخير من صورة الإضافة لكلمة (غير)، مع أن هذه الصورة شاعت كثيرًا في مصنَّفات أعلام الكُتَّاب، ولا سيَّما واضعو المعجمات اللغوية، وقد بلغت في كثرتها حدًّا، لا يمكن تصوُّرُ السهو والغفلة معها

من ذلك ما جاء في (القاموس المحيط) وشرحه:

. (( الوَلْثُ: القليل من المطر، والعهدُ الغيرُ الأكيدِ))[5]

. (( والزَّلَحْلَحُ: الخفيفُ الجسمِ، والوادي الغيرُ العميق))[6]

. (( الحَيْسُ: الخَلْط، وتمرٌ يُخْلَطُ بسمنٍ وأَقِطٍ... والأمرُ الرديءُ الغيرُ المُحْكَمِ))[7]

. الدَّلَهْمَسُ، كسَفَرْجَلٍ: الجريءُ الماضي، والأسدُ، والأمرُ المُغَمَّضُ الغيرُ المُبَيَّنِ))[8]

. (( والمغشوش: الغيرُ الخالص))[9]

. (( الغامِضُ: المُطمئنُّ من الأرض... والحَسَبُ الغيرُ المعروف))[10]

. (( الوَخْضُ، كالوَعْدِ: الطعنُ يُخالط الجوفَ ولم يَنْفُذْ، أو الغيرُ المُبالَغِ فيه))[11]

. ((فَرْعُ كلِّ شيءٍ: أعْلاهُ... والقَوْسُ الغيرُ المشقوقةِ))[12]

. ((البَلَقُ، محرَّكَةً: سوادٌ وبَياضٌ... والحُمْقُ الغيرُ الشديدِ))[13]

---

(1) يعني المضاف إضافةً محضةً، أيْ (معنويَّةً)
(2) المقاصد الشافية: 4 / 37
(3) المصدر السابق: 4 / 41
(4) المصدر السابق: 4 / 27. وينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: 7 / 3180 - 3181
(5) القاموس المحيط (ولث): 1 / 175. وينظر: تاج العروس (ولث): 5 / 387
(6) القاموس المحيط (زلح): 1 / 224. وينظر: تاج العروس: (زلح): 6 / 440
(7) القاموس المحيط (حيس): 2 / 207. وينظر: تاج العروس (حيس): 15 / 569
(8) القاموس المحيط (دلهمس): 2 / 214. وينظر: تاج العروس (دلهمس): 16 / 87 - 88
(9) القاموس المحيط (غشش): 2 / 279. وينظر: تاج العروس (غشش): 17 / 290
(10) القاموس المحيط (غمض): 2 / 336. وينظر: تاج العروس (غمض): 18 / 465
(11) القاموس المحيط (وخض): 2 / 345. وينظر: تاج العروس (وخض): 19 / 104
(12) القاموس المحيط (فرع): 3 / 59 - 60. وينظر: تاج العروس (فرع): 21 / 481
(13) القاموس المحيط (بلق): 3 / 208. وينظر: تاج العروس (بلق): 25 / 95

. ((والطَّلْقُ: الظبْيُ... وكلبُ الصيد، والناقةُ الغيرُ المُقَيَّدَةِ))[1]

. ((واللَّزَقُ: محرَّكَةً: اللَّوى... وكَمُعَظَّمٍ: الغيرُ المُحْكَمِ))[2]

. ((الظَّنُّ: التردُّدُ الراجحُ بين طَرَفَيِ الاعتِقادِ الغيرِ الجازِمِ))[3]

. ((والعُدَواءُ، كالغُلَواءِ: الأرضُ اليابسةُ الصُّلْبَةُ، والمركبُ الغيرُ المُطْمَئِنِّ))[4]

ومِمَّا جاء في (تاج العروس) من غير ما ذكرناه آنفًا:

. ((ومِمَّا يُسْتَدْرَكُ عليه: البُيوتُ الغيرُ المَسكونةِ، في قوله تعالى...))[5]

. ((وكان واجبَ الذِّكْر في مظنَّتِه ومادَّته، وهذا من عاداتِه الغيرِ الحَسَنَةِ))[6]

. ((أيْ إنَّه فصيحٌ، لا يتكلَّمُ باللغةِ الغيرِ الفصيحةِ))[7]

. ((وليس في شيءٍ مِمَّا ذكرْناه، إلاَّ أنه يدخل في الضرب الغيرِ المحمود))[8]

. ((وخَطَّ اللهُ نَوْعَها، من الخَطِيْطَةِ، وهي الأرضُ الغيرُ الممطورةِ))[9]

. وقال شيخُنا: هو من الإحالاتِ الغيرِ الصحيحةِ))[10]

. ((الطَّفِيْفُ: الشيءُ القليلُ... الطَّفِيْفُ: الغيرُ التامِّ))[11]

ومن إنشاءات الكُتَّاب، من غيرِ واضعي المعجمات اللغوية قولُ ابن حجر العسقلاني: ((قلتُ: الغيرُ المذكورِ هو ابنُ إسحاق))[12] وقول الشيخ ياسين العليمي: ((وفي النسبة الغيرِ التامَّةِ))[13]

يتضح من إنشاءات الكاتبين المنقولة آنفًا أن القصد من إدخالِ (أل) على (غير)، وإضافتِها إلى ما فيه (أل)، على حدِّ الإضافة غير المحضة . هو تعريفُ هذه اللفظة بالألف واللام، وإزالةُ مَشاعِها.

ويرى عباس السوسوة أن هذا النمط ((كان له وجودٌ في الفصحى، ابتداءً من القرن الخامس الهجري[14] ثم انقرض، فلا تجدُ له أثرًا في العربية المعاصرة))[15] ثم ذكر السوسوة أن أقدم أمثلةِ هذا النمط جاءت عند ابن سينا (ت 428 هـ) في البرهان، نحو: الرأيُ الغيرُ المُتَعَقَّبِ، والموجودُ الغيرُ الضروريِّ، والمسألةُ الغيرُ الهندسيةِ، والمسألةُ الغيرُ المُتناهيةِ، كما نقل السوسوة كذلك عباراتٍ أخرى جاء فيها هذا النمطُ عند: الفخر الرازي، ونصير الدين الطوسي، والشريف الجرجاني، وعلاء الدين الطوسي، والتهانوي، وغيرهم من الكُتَّاب حتى عصرنا الحديث[16].

**النمط الرابع: إضافة (غير) مقترنةً بالألف واللام، إلى ما هو غيرُ مقترنٍ بها:**

وذلك قولك: (هذا هو الكلامُ الغيرُ مُفيدٍ)، وهذا النمط ممتنعٌ في أقيسَةِ علماء العربية، ولم يأتِ عليه، في ما أعلمُ، شيءٌ من فصيح الكلام، شعرًا أو نثرًا، فالإضافةُ المحضةُ تأباهُ؛ لأن ما فيه (أل) لا يُضاف إضافةً محضةً، والإضافةُ غيرُ المحضة تأباهُ أيضًا؛ إذْ لا يُضافُ المفردُ المقترنُ بالألف واللام إضافةً غيرَ محضةٍ إلاَّ إلى ما فيه

(1) القاموس المحيط (طلق): 3 / 250. وينظر: تاج العروس (طلق): 26 / 91
(2) القاموس المحيط (لزق): 3 / 272. وينظر: تاج العروس (لزق): 26 / 356
(3) القاموس المحيط (ظنن): 4 / 241. وينظر: تاج العروس (ظنن): 35 / 365
(4) القاموس المحيط (عدا): 4 / 353. وينظر: تاج العروس (عدو): 39 / 9
(5) تاج العروس (بيت): 4 / 464
(6) المصدر السابق (قمر): 13 / 468
(7) المصدر السابق (فصص): 18 / 72
(8) المصدر السابق (خبط): 19 / 228
(9) المصدر السابق (خطط): 19 / 256
(10) المصدر السابق (طرق): 26 / 75
(11) المصدر السابق (طفف): 24 / 91
(12) الإصابة في تمييز الصحابة (باب الكُنَى)، ترجمة ( (أبو أسيرة الحارث بن علقمة): 7 / 8
(13) حاشية ياسين على شرح التصريح: 2: 7 (السطر 16 - 17)
(14) أي بعد عصور الاحتجاج باللغة
(15) العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية: 121
(16) ينظر المصدر السابق: 121 - 122

الألفُ واللامُ أيضًا، أو إلى مضافٍ لِما فيه الألفُ واللامُ كما ذكرنا آنفًا.

وقد ذكر عباس السوسوة هذا النمطَ من بين أنماط استعمالات (غير) في العربية الفصحى المعاصرة، فيقول: إن غيرًا (( تُستعمَل للنفي، وليس كذلك أختاها [ يعني كُلاًّ وبعضًا ] لهذا السبب أدخل عليها كثيرٌ من الكُتَّاب (أل)، وأضافوا إليها بعد ذلك اسمًا بغرض نفيِه... مثل: (الغير جميل، والغير مُتقَن)، وهذا ما يُقابل في الفصيح، الذي ما زال موجودًا (غير الجميل، وغير المتقَن) ولهذه الظاهرة أمثلةٌ قليلةٌ في تراثنا[1] ثم أخذ يذكر طائفةٍ من استعمالات الكُتَّاب لهذا النوع من التركيب، كالمسعودي، وابن سينا، وعلي بن خلَف الكاتب، وعلاء الدين الطوسي، وابن طولون، ومحمد مرتضى الزبيدي[2] وقد شبَّهَ السوسوة صورةَ الإضافةِ في هذا النمطِ بصورتها في العدد المضاف، نحو: (الثلاثةُ أثوابٍ)[3].

ما ذكره السوسوة في هذا النمط الرابع لا اعتراضَ عليه، من حيثُ وجودُه قليلاً في أمثلة الكُتَّاب، مِمَّنْ لا يُؤخَذُ إنشاؤهم دليلاً على صحَّة الاستعمال، وإنما يُستأنَسُ به إنْ أيَّدَهُ مسموعٌ فصيحٌ، أو سوَّغَه قياسٌ صحيح. هذا الاستعمالَ لم يؤيِّدْه مسموعٌ فصيحٌ، على ما أعلمُ، أمَّا قياسُ السوسوة هذا النمطَ على نمطِ العدد المضاف (الثلاثةُ أثوابٍ) فهو قياسٌ صحيحٌ، لكنْ على مَقيسٍ غيرِ فصيح، فهو مثلُه غيرُ فصيحٍ للآتي:

أ: قولُهم (الثلاثةُ أثوابٍ)، وما جرى مجراها، بتعريف صدر العدد المضاف دون عَجُزِه، هي صورةٌ أجازها بعضُ الكُتَّابِ، وأنكرها النحويون[4] لأنها غيرُ مُؤيَّدَةٍ بسماعٍ، ولا مُسَوَّغَةٍ بقياس.

ب: إن الأصل في تعريف العدد المضاف هو إدخالُ (أل) على عَجُزِه، فنقول: ثلاثةُ الأثواب، ومائةُ الريال، وألفُ الدرهم، وهكذا، ومن ذلك قولُ الفرزدق:

ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ فَدَنا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ[5]

وحكى الكوفيون دخولَ (أل) على المضاف والمضاف إليه كليهما، نجو (الثلاثةُ الأثوابِ)، قياسًا على (الحَسَنِ الوجهِ) أي على صورة الإضافة غير المحضة[6] وحكى أبو زيدٍ هذا الاستعمالَ عن قومٍ وُصِفُوا بأنهم (غيرُ فصحاء)[7] وقد خطَّأَ ابنُ عصفورٍ الكوفيين في هذا القياس، جاعلاً الإضافةَ في هذه الصورة محضةً[8].

وخلاصة ما جاء في هذه الوقفة الثانية أنه يجوزُ إدخال الألف واللام على (غير)، مفردةً غيرَ مضافةٍ، فنقول: (حقُّ الغير)، واستعمالُها مضافةً من غير (أل) إلى النكرة والمعرفة، فنقول: (الماءُ غيرُ باردٍ، والماءُ غيرُ البارد موجودٌ)، كما يجوز استعمالُها مقترنةً بالألف واللام، مضافةً إلى ما فيه الألفُ واللام أيضًا، على حدِّ الإضافة غير المحضة، فنقول: (الأوقاتُ الغيرُ المُناسِبَةِ)، وهذه هي الحالةُ الوحيدةُ التي تتعرَّفُ فيها (غير) لفظًا ومعنًى، كما أوضحْنا آنفًا. لذا لا يجوز إدخال (أل) عليها وحدَها، عند استعمالها مضافةً، فلا نقول: (الماءُ الغيرُ باردٍ في المطبخِ)؛ لأن هذا التركيب غيرُ جائز، في كِلا نوعَيِ الإضافةِ، المحضةِ وغيرِ المحضة.

(1) ينظر: العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية: 120
(2) ينظر: المصدر السابق: 120 - 121
(3) ينظر: المصدر السابق: 121
(4) ينظر ارتشاف الضرب: 2 / 763
(5) ديوان الفرزدق: 267
(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 762 - 763
(7) ينظر: المصدر السابق: 763
(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 2 / 37. وفي تقديري أن قياس الكوفيين صحيحٌ، حملاً على المعنى، إذْ يمكنُ حملُ العدد المضاف على معنى (المعدود) جاء في لسان العرب (عدد): ( (العَدُّ: إحْصاءُ الشيءِ، عَدَّه يَعُدُّه عَدًّا وتَعْدادًا وعَدَّةً، وعَدَّدَه. والعَدَدُ في قوله تعالى: ﴿ وأَحْصَى كلَّ شيءٍ عَدَدًا ﴾ له معنيان: يكون أَحصى كل شيء معدودًا، فيكون نصبه على الحال. .. وما عُدَّ فهو مَعْدود وعَدَدٌ))، والدليلُ على أن لفظَ العدد يكون مؤوَّلاً بالمشتق، فتُحمَلُ إضافتُه على أنها غيرُ محضةٍ، وقوعُ لفظ العدد نعتًا في قوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ فعلى هذا تكون صورة الإضافة (الثلاثةُ الأثوابِ) صحيحةً

## المصادر:


- القرآن الكريم
- أحكام (كُلّ) وما عليه تدُلّ، تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبْكي (ت 756 هـ)، تحقيق: طـه محسن، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط 1، 2000 م
- ارتشاف الضرَب من لسان العرَب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1998 م
- الاستدراك على كتاب قُلْ ولا تَقُلْ، صبحي البصام، بغداد، ط 1، (د. ت)
- الإصابة في تمييز الصحابة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر (ت 852 هـ)، [ نسخة مطبوعة مطابِقة للنسخة المطبوعة سنة 1853 م في كلكتا بالهند ]
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 3، 1996 م
- إعراب القرآن، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم (ت 543 هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري [ نُسِبَ الكتاب خطأً في النسخة المطبوعة إلى الزجاج ]، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 4، 1999 م
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت 356 هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الشعب، (د. ت)
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت 356 هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل وسيد بن عباس الحليمي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 1، 2001 م
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت 542 هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1992 م
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1993 م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السَّبْتي (ت 688 هـ)، تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1986 م
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 7، 1998 م
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزَّبيدي: (ت 1205 هـ)، بتحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء / وزارة الإعلام، 1965 . 2001 م
- تاريخ مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2001 م
- التِّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1976 م
- التِّبيان في شرح الديوان (ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت 616 هـ)، تحقيق: مصطفى السقَّا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط الأخيرة [ كذا ] 1971 م
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764 هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط 1، 1987 م
- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت 676 هـ) بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت) [ نسخة مصورة من نسخة المطبعة المنيرية بالقاهرة ]
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964 م
- الجُمَل في النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 340 هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل، ط 3، 1986 م
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، (ت أوائل القرن الرابع للهجرة)

أ . تحقيق (عمر فاروق الطباع)، بيروت، دار الأرقم، (د. ت)
ب . تحقيق محمد علي الهاشمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401هـ = 1981 م
ج . تحقيق (علي محمد البجاوي) القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1981 م

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ)، تحقيق: (فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل)، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1983 م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، (د. ت)
- حاشية ياسين على شرح التصريح، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد العليمي الحمصي (ت 1061 هـ) [ مطبوع بهامش: شرح التصريح على التوضيح ]
- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 2، 1967 م
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983 م
- دراسات في اللغة والنحو، عدنان محمد سلمان، جامعة بغداد، 1991 م
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن محمد أيوب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957 م
- درة الغوَّاص في أوهام الخَواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، ليبسيغ، 1871 م
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 474 هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فِهْر محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000 م
- ديوان أبي طالب [عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم]، جمعه وشرحه: محمد التونجي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 1994م
- ديوان البحتري، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن أفندي البرقوقي، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، ط 1، 1329 هـ = 1911 م
- ديوان جميل بثينة، بيروت: دار صادر، (د. ت)
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، الكويت، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع [ نسخة مصورة من طبعة لايبزج 1903 م ]
- ديوان سُحَيْم عبدِ بَني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1369 هـ = 1950 م
- ديوان الشريف الرضي، صححه على عدة نسخ: أحمد عباس الأزهري، ولاية بيروت: المطبعة الأدبية، 1307 هـ
- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كلية كمبريج، 1337 هـ = 1919 م
- ديوان الطِّرِمَّاح، تحقيق: عزة حسن، بيروت: دار الشرق العربي: ط 2، 1414 هـ / 1994 م
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1987 م
- ديوان قيس بن ذُرَيْح (قيس لُبْنَى)، شرحه: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط2، 2004 م
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط 3، 1990 م
- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية
- رسالة الغفران، أبو العلاء المعري (ت 449 هـ) تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة: دار المعارف: ط 9، 1993م
- سنن النسائي الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)، تحقيق: (عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1411 هـ / 1991 م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط 2، (د. ت)
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: (عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون)، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1990م
- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تحقيق: (علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة وإبراهيم جمعة العجمي وجابر السيد مبارك وعلي السنوسي محمد ومحمد راغب نزال)، القاهرة، دار السلام، ط 1، 2007 م
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)، بيروت، دار الفكر، (د. ت)
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي( ت 669 هـ)، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط 1، 1999 م

- شرح درَّة الغوَّاص في أوهام الخَواص، أحمد شهاب الدين الخفاجي (ت 1069 هـ)، القسطنطينية: نظارة المعارف، 1299 هـ
- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421 هـ)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل: ط 1، 1991 م
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، (سلسلة التراث العربي)، 1962 م
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي (ت 1363 هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 1986 م
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686 هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط 2، 1996 م
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (د. ت)
- شرح مشكل أبيات المتنبي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه (458 هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، باريس: دار الطليعة للطباعة والنشر: ط 1، 1977 م
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش (ت 643 هـ)، بيروت، عالم الكتب، (د. ت)
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1990 م
- شُعَب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458 هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض: مكتبة الرشد، ط 1، 1423 هـ / 2003 م
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت 393 هـ)، تحقيق: عبد الغفور أحمد عطار، بيروت: دار العلم للملايين، 1979 م
- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت 354 هـ)، [ بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي . ت 739 هـ ]، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1414 هـ = 1993 م
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي [ مصورة من طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1378 هـ = 1958 م ]
- ظاهرة التعويض في النحو العربي، عبد الله صالح بابعير، المكلا، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط 1، 2007 م
- عبث الوليد (في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبَيْد البحتري)، أبو العلاء المعري (ت 449 هـ)، تحقيق: ناديا علي الدولة.
- العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط 2، 1998 م
- العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، عباس علي السوسوة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 م
- عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ (ت 276 هـ)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط 2، 1996 م
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت 395 هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار العلم والثقافة، 1998 م
- الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: رضا رجب، دمشق: دار الينابيع، ط 1، 2004 م
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي الشيرازي (817 هـ)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ / 1980 م [ نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، سنة 1302 هـ ]
- القَوْل في (غَيْر) وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول (أل) عليها، عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 25، رمضان 1389 هـ / 1969 م
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1977 م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط 1، 1998 م
- الكلِّيَّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094 هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 2، 1998 م
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711 هـ)، بيروت، دار صادر، 1968 م
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت 638 هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القاهرة، دار

نهضة مصر للطبع والنشر، (د. ت)
- مَجاز القرآن، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى (ت 210 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988 م
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، 1960 م
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 . 1984 م)، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1404 هـ / 1984 م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، بيروت، دار الجيل ودار الفكر، (د. ت)
- المستدرَك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، [ وبذيله (تتبُّع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي) لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ]، القاهرة: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1997 م
- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بغداد، وزارة الإعلام، 1975 م
- المصباح المُنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770 هـ)، بيروت: مكتبة لبنان، 1987 م
- مُعْجِز أحمد (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي)، أبو العلاء المعري (ت 449 هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، القاهرة: دار المعارف، ط 2، 1992 م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب [ السلسلة التراثية رقم (21) ]
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502 هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، (د. ت)
- المفضليات (اختيار المفضل الضبِّيّ، ت 168 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ط 7، 1983 م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا وعبد المجيد قطامش، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط 1، 2007 م
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (395 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، (د. ت)
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف، 1994 م
- مقدمة ابن خلدون [ الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمَّى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومَنْ عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ] عبد الرحمن محمد بن خلدون الحضرمي (ت 808 هـ)، تحقيق: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، 2001 م
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (ت 597 هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، ط 1، 1999 م
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (ت 1119 هـ)، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1996 م
- النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط 6، 1981 م
- نظرات دقيقة حول (بعض وكلّ) في الأساليب العربية، عبد الرحمن محمد إسماعيل، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 52، صفر 1404 هـ / نوفمبر 1983 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1327 هـ